محضر الجلسة رقم 606

التاريخ: الثلاثاء 27 جمادى الثانية 1429 (فاتح يوليوز 2008)
الرئاسة: المستشار السيد لحسن بجديكن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.
التوقيت: ثلاث ساعات وتسعة عشر دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة التاسعة والثلاثين بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد لحسن بيجديكن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل السادس والخمسين من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

أحيط المجلس الموقر علما أننا سنكون على موعد مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، مع جلسة عمومية تخصص لدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 30.05 يتعلق بالنقل عبر الطرق للبضائع الخطيرة.

أعطي الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد عبد اللطيف إسطمبولي أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

بلاغ من رئاسة مجلس المستشارين جاء فيه:

"في سابقة خطيرة من تاريخ العلاقة الثنائية بين المغرب وإسبانيا أقدمت السلطات الإسبانية لمدينة مليلية المحتلة يوم الجمعة 27 يونيو 2008 على اعتقال عضو مجلس المستشارين السيد يحيى يحيى، الذي يرأس في نفس الوقت مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية الإسبانية بالمجلس.

وإن مجلس المستشارين، إذ يستنكر بشدة هذه الخطوة غير المسؤولة التي لم تستحضر عمق الوشائج والعلاقات التي ترتبط الصديقين المغربي والإسباني والتي يعمل السيد يحيى يحيى على تنميتها وتقويتها من خلال رئاسته للمجموعة المذكورة، ليطالب بإطلاق سراح السيد يحيى يحيى فورا ودون شروط أو قيود مع الحفاظ على كرامته وحصانته البرلمانية، ووضع حد لحالة الاعتقال هذه، التي تضرب عرض الحائط بالقوانين والاتفاقيات الدولية التي تحرم الاعتقال بحق البرلمانيين المنتخبين.

ويدعو مجلس المستشارين مجلس الشيوخ الإسباني إلى التفكير بجد في الانعكاسات الوخيمة لهذه القضية على مصير وآفاق العلاقات بين المجلسين والتي سيظل أمر المحافظة عليها رهينا بمدى تعقل السلطات المحلية بمليلية المحتلة ومدى حفاظها على الحد الأدنى من الاحترام الواجب لشعور المغرب والمغاربة.

كما نطالب مجموعة الصداقة الإسبانية المغربية بمجلس الشيوخ الإسباني إلى العمل، بكل الطرق المتاحة، لإنهاء هذا التصرف الاستفزازي الذي من شأنه تعريض العلاقات بين البلدين الجارين إلى التدهور والتعثر.

كما يناشد المجلس جميع الهيئات البرلمانية الجهوية والدولية وعلى رأسها البرلمان الدولي، وخاصة لجنة حماية حقوق البرلمانيين، تحمل مسؤوليتاها الكاملة في الدفاع عن السيد يحيى يحيى وصيانة حقوقه الأساسية.

إمضاء: مصطفى عكاشه

رئيس مجلس المستشارين."

كما توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان جاء فيها:

"سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

وبعد، يشرفني أن أحيطكم علما أنا السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية المكلف بالتنمية الترابية سيجيب عن السؤالين الشفهيين الموجهين إلى السيد وزير والإسكان والتعمير والتنمية المجالية، وبهذه المناسبة فإني أبلغكم طلبه بالنظر في إمكانية إعادة ترتيب مجموعة الأسئلة الشفهية التي سيجيب عنها بما يسمح بتقديمها بشكل تسلسلي ومباشر.

وتقبلوا بقابل عبارة التقدير والاحترام.

الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

الإمضاء: محمد سعد العلمي."

كما توصلت رئاسة المجلس باستدراك، وذلك من أجل أن تعوض الأسئلة الشفهية الموجهة إلى السيد وزير التجهيز والنقل لجلستنا هذه والتي تتعلق بالأسئلة التالية:

- تدني الخدمات بالنقل السككي للمسافرين؛
- ضعف الشبكة الطرقية بالعالم القروي؛
- حالة الشبكة الطرقية بالعالم القروي؛
- آثار الارتفاع المرتقب لمستوى البحار نتيجة تقلب المناخ المنتظر؛
- تحسين الخدمات بالمطارات؛

- مصير أراضي الخواص التي يشملها مشروع تهيئة ضفتي نهر أبي رقراق؛
- حماية سكان العالم القروي من اتفاقية مصالح النقل وأرباب التاكسيات والنقل المزدوج؛
- وضعية الطرق ببلادنا؛

تعوض هذه الأسئلة بالأسئلة الشفهية التالية؛

- ظروف عبور الجالية المقيمة بالخارج والعناية بقضاياها الإدارية والاجتماعية؛
- مراقبة الجودة في البناء؛
- السكن غير اللائق بالعالم القروي؛
- دعم قطاع الثقافة؛
- وكذا سؤال يتعلق بالتجهيزات الأساسية بالعالم القروي.

كما توصلت رئاسة المجلس برسالة من الفريق الاشتراكي جاء فيها:

"تحية تقدير واحترام؛

يشرفني أن ألتمس من سيادتكم تأجيل السؤال الشفوي الموجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول موضوع ترشيد مراقبة المساعدات التي تقدم لبعض الجمعيات، للمستشار بوشعيب الهلالي من الفريق الاشتراكي يوم الثلاثاء 01 يوليوز 2008.

وتقبلوا السيد الرئيس فائق التقدير والاحترام."

ومن جهة أخرى فإن الأسئلة الشفوية، السيد الرئيس، والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من 24 يونيو 2008 إلى غاية هذا اليوم، الثلاثاء 1 يوليوز 2008 جاء كما يلي:

ـ عدد الأسئلة الشفهية: 08 أسئلة؛

ـ عدد الأسئلة الكتابية: 05 أسئلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

الكلمة للأخ المستشار في إطار نقطة نظام.

المستشار السيد محمد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس.

استمعنا إلى ما جاء به السيد الأمين فيما يخص المستجدات، لكن في تقريره تم غياب ما استجد فيما يخص الأسئلة الكتابية، بحيث هناك العشرات من الأسئلة الكتابية التي وجهت إلى الحكومة منذ شهور ولحد الساعة لم نتوصل بأجوبة الحكومة، ولهذا السيد الرئيس أعتقد أنه: ما الفائدة من وضع أسئلة كتابية للحكومة إذا لم تجب عليها؟

فأعتقد أنه من الواجب احترام المستشارين، وذلك بالاستجابة إلى الأسئلة الكتابية التي، ربما، كاين فيها اللي فاتوا 3 أشهر.

فكنطلبوا من السيد الرئيس باش تدخل رئاسة المجلس لحث الحكومة إلى الاستجابة للأسئلة الكتابية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

طلبات الإحاطات الواردة على رئاسة المجلس:

ورد طلب إحاطة من: فريق العهد، من فريق الاستقلال، من فريق التجمع الوطني للأحرار، من فريق الاتحاد الدستوري، من الفريق الحركي، من فريق التحالف الوطني، من فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، من الفريق الاشتراكي، من فريق التحالف الاشتراكي، الكلمة لرئيس فريق العهد.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

مرة أخرى، ومن خلال هذا المنبر نحيط مجلسنا الموقر علما باليد الاستعمارية الآثمة التي لا تنتهي من أعمالها السيئة والتعسفية، حيث تجرأت مرة أخرى على اعتقال المستشار البرلماني من فريق العهد السيد يحيى يحيى بتاريخ 26 يونيو 2008.

وللإشارة، فهذا الاعتقال ليس له أي أساس قانوني، وإنما جاء كرد فعل ضد مواقفه الوطنية الرافضة لاستمرار احتلال الأراضي المغربية، وهو ما نعتبره منزلقا خطيرا في تعامل سلطات مليلية المحتلة مع البرلماني المغربي السيد يحيى يحيى الذي لم يمارس إلا حقوقه الطبيعية التي تكفلها المواثيق والعهود الدولية كحرية الرأي والتعبير.

ولذا، السيد الرئيس، فنحن في فريق العهد وفي حزب العهد، نؤكد من هذا المنبر عن تضامننا المطلق مع السيد يحيى يحيى، ونناشد السلطات المغربية وكافة الأحزاب السياسية والقوى الحية والهيئات والمنظمات الحقوقية والصحافة والمجتمع المدني من أجل اتخاذ المواقف المناسبة لهذا الحدث الخطير، الذي يمس بحرمة البرلماني والمؤسسة البرلمانية ككل وبالصداقة المغربية الإسبانية.

السيد الرئيس،

لا يسعنا إلا أن نثمن التدابير التي اتخذها مكتب المجلس يوم أمس بخصوص مناضلنا السيد يحيى يحيى، من تنديد بهذا الاعتقال التعسفي وطلب إطلاق سراحه بشكل عاجل والعزم على إيفاد وفد يمثل مختلف فعاليات المجلس إلى مدينة مليلية المحتلة قصد الوقوف بجانب أخينا يحيى يحيى.

وفي هذا الإطار نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد للوقوف إلى جانب المستشار البرلماني السيد يحيى يحيى من أجل رد الاعتبار له ولمجلس المستشارين وللبرلمان المغربي.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

في ظل هذا الحدث الخطير، لا يسعنا إلا أن نعبر عن إدانتنا المطلقة لهذا السلوك الاستعماري الذي مس مشاعر جميع المغاربة وضرب عرض الحائط مبادئ حقوق الإنسان وحرية الرأي، فهذا الموقف الاستعلائي لسلطات مليلية المحتلة غير مسموح به في مغرب جديد، مغرب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

ولذلك، فنحن نطالب السلطات الإسبانية بتحمل مسؤوليتها، وأن تعمل على إطلاق سراح البرلماني المناضل يحيى يحيى الذي دخل في إضراب مفتوح عن الطعام، احتجاجا على احتجازه وسوء معاملته، وذلك بشكل فوري حفاظا على علاقة حسن الجوار واحتراما لمبادئ الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، خصوصا وأن حالته الصحية أصبحت تدعو للقلق بشهادة طبيب السجن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد رئيس الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد أحمد القادري:

السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين،

الفريق الاستقلالي، في البداية، يؤكد البلاغ الصادر عن مكتب المجلس ونلتمس من الرئاسة أن يعود هذا البلاغ ليكون باسم أعضاء المجلس، المكتب ينوب عن المجلس خلال غياب انعقاد الدورات أي خارج الدورات، أما الآن الدورة مفتوحة تنبغيوا بهاذ الإحاطة نشيروا بأن أعضاء مجلس المستشارين يتبنون ويلحون على أن البلاغ الذي صدر عن المكتب هو صادر عن مجلس المستشارين. شكرا.

ثانيا: تنأيدوا الإجراء الذي اتخذته الحكومة من أجل التعبير عن قلق الشعب المغربي من هذه الممارسة التي لا تمت إلى الحريات العامة وإلى احترام حقوق الإنسان.

السيد المستشار يحيى يحيى، عبر عن إرادة الشعب المغربي في استرجاع الثغرين المحتلين سبتة ومليلية ورفض دائما الخضوع لهذا الاحتلال، الجغرافية لا تتغير سبتة ومليلية مدينتان مغربيتان توجدان في شمال المغرب وإسبانيا لها خريطتها.

كذلك، السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

هذه الإحاطة، نريد من خلال هذا المجلس أن نبلغ للرأي العام الوطني والدولي استنكارنا وإدانتنا ومطالبتنا بالإفراج الفوري بدون أي شرط عن المستشار بدون أي شرط عن المستشار السيد يحيى يحيى، كذلك السيد الرئيس إذا سمحتم السادة المستشارين، أن نقف نحن المستشارين في هذه الجلسة وقفة تضامنية واحتجاجا على الاعتقال الذي تم في شأن عضو من أعضاء هذا المجلس، نلتمس من السيد الرئيس أن نطلب وأن تطلب من السادة المستشارين الوقوف للتعبير عن احتجاجنا على هذه الممارسة وعلى المطالبة الفورية بالإفراج عن المستشار السيد يحيى يحيى.

وكذلك سيدي الرئيس، نلتمس أن تتم المكاتبة متاع المجلس، رئاسة المجلس، للهيئات البرلمانية الدولية: الاتحاد البرلماني العربي، للاتحاد البرلماني الإفريقي، للاتحاد البرلماني الدولي وللجنة الخاصة بحقوق البرلمانيين للتدخل من أجل إنهاء هذا الوضع الذي نعتبره تخلف وعودة إلى الفترة وإلى الحقبة الاستعمارية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخت والإخوة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس، تداولنا في ندوة الرؤساء بحضور جميع رؤساء الفرق ورؤساء اللجن وأعضاء المكتب، الاحتجاز ديال المستشار المحترم يحيى يحيى وتضامننا مع البلاغ الذي قدمه المكتب، واتفقنا جميعا تضامنا مع السي يحيى يحيى أن نوقف الجلسة ونرفعها ولا أكرر الكلام الذي قيل، فتضامنا منا، أطلب من السيد الرئيس رفع الجلسة بضعة دقائق احتجاجا على احتجاز المناضل المستشار يحيى يحيى.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

غادي نرفعوا الجلسة بعد انتهاء الإحاطات.

الكلمة للسيد رئيس الفريق الحركي.

المستشار السيد إدريس مرون:

السيد الرئيس،

هذا موضوع خاص استأثر بجميع مكونات ديال المجلس، وتعبيرا على موقفنا نجعله منفردا وموقفنا منفردا حول هذا الموضوع، ولهذا نطلب منك، السيد الرئيس، أن توقف الجلسة لبعض دقائق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد، إذن سنرفع الجلسة. السي الكور.

المستشار السيد أحمد الكور:

اتفقنا داخل ندوة الرؤساء أن ننظم هذه المداخلة لا أحد يشك في تضامننا جميعا مع أخينا المستشار البرلماني يحيى يحيى، ولهذا، السيد الرئيس، ملي بديتو اعطيتو الكلمة لمجموعة من رؤساء الفرق في إطار إحاطات، ولو أنه كاين الإخوان اللي مادلاوش بالإحاطات ديالهم ولكن قد تقدموا بمداخلة وتكلموا على هذا الموضوع، ولهذا قبل رفع الجلسة لخمس أو عشر دقائق تضامنا مع الأخ المستشار يحيى يحيى، ما فيها باس تعطي الكلمة للإخوة رؤساء الفرق الأخرى التي لم تتدخل في هذا الموضوع، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، السي العلوي.

المستشار السيد ادريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

احنا كنأيدوا الفريق الحركي والإخوان الفرق باش نرفعوا الجلسة، ولكن احتراما للفرق الأخرى التي لم تعبر، كنعرفوا التعبير ديالها باللي صادق وبأن غادي يجي، كنلتمسو من الرئاسة تعطيهم الكلمة ونكملوا الإحاطات وما ندخلوا لجدول الأعمال حتى نرفعوا الجلسة لبعض الدقائق واحتراما للجميع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نستمروا فيما يخص الإحاطات.

السي ادريس الكلمة.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

إلى سمحتوا السيد الرئيس في ندوة الرؤساء اتفقنا على رفع الجلسة مباشرة من مور الإحاطة ديال فريق العهد تضامنا مع الموضوع ومع الإحاطة، فلذلك كنبقاوا في نفس التوجه اللي درنا وكنرفعو الجلسة إلى سمحتوا.

السيد رئيس الجلسة:

ماشي هذا هو علاش اتفقنا الله يخليكم، اتفقنا أنه جميع المتدخلين بعد رئيس فريق العهد سيسحبون إحاطتهم ويتضامنوا مع رئيس فريق العهد ومن تم نرفعوا الجلسة، ما حصلش هاذ الشي، الله يخليكم، غادين نستمروا في الإحاطات.

الإحاطات اللي عندها علاقة بالموضوع ديال يحيى يحيى، عندنا زوج ديال الإحاطات يمكن ما عندهم علاقة بهاد الموضوع.

لهذا، الله يخليكم، هاد الإحاطات غادي نوخروهم، يمكن الإحاطة ديال الاتحاد الدستوري اللي عندي الورقة أنه التأخير ديال الإحاطة لأن ماشي في نفس الموضوع، كذلك الحركة ماشي في نفس الموضوع، إذا غادي نعطي الكلمة مباشرة إلى السيد رئيس فريق التحالف الوطني.

المستشار السيد محمد طريبش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

طبقا لمقتضيات القانون الداخلي لمجلس المستشارين، أحيط مجلسنا الموقر ومعه الرأي العام الوطني بقضية طارئة تتعلق بأن السلطات الإسبانية بمدينة مليلية المحتلة اعتقلت المستشار البرلماني المغربي يحيى يحيى رئيس مجموعة الصداقة المغربية الإسبانية بمجلس المستشارين يوم الخميس 26 يونيو 2008.

ونحن من هذا المنبر كفريق التحالف الوطني بجميع مكوناته السياسية التي هي الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الشورى والاستقلال، نتضامن مع البلاغ الذي أصدره المجلس والذي يعبر عن جميع الفرق البرلمانية وعن مجلس المستشارين، وكذلك نتضامن مع إحاطة فريق العهد في هذا الموضوع.

وكما أننا نطالب من الحكومة الإسبانية أن تتعامل بدقة وبمرونة وبتعقل، يعني احتراما للصداقة التي تربطنا معها وللعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأن تتعامل مع هذا الموضوع بمرونة تامة، حتى لا تعكر العلاقة بين إسبانيا والمملكة المغربية.

ونحن نعلن إدانتنا الشديدة لهذا الاعتقال ونطالب الحكومة المغربية، أيضا بوضع حد لهذه التصرفات التي تتصرف بها الدولة الإسبانية، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد رئيس فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية.

المستشار السيد إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

احنا الإحاطة ديالنا كتصب في نفس الاتجاه ديال الإدانة ديال المغاربة كاملين على هاد الاعتقال الذي طال المستشار يحيى يحيى، الذي نعتبره أنه بعد هذا الاعتقال، وهذا غير قانوني ولا يراعي حق الجوار ولا العلاقات المتميزة بين المملكتين.

أريد أن أقول أن هناك هذا ظلم، بل غضب ديال السلطات الإسبانية على هذا المستشار لا لشيء لأنه قال، كما يقول جميع المغاربة، أن سبتة ومليلية مدينتين مغربيتين، طال الزمن أو قصر أن السلطات الإسبانية مطالبة بمغادرتهما عن طريق الحوار أو غيره، وأن المغاربة وراء جلالة الملك في هذا الموضوع وغيره من المواضيع، خاصة لما يتعلق الأمر بوحدة المملكة والدفاع عن ترابنا.

إن اعتقال عضو مجلس المستشارين يحيى يحيى لنعتبره في فريقنا استفزازا للمغاربة وشططا لا يليق بالمملكة الإسبانية، وهي التي تدافع عن حرية التعبير وحقوق الإنسان وتدافع عن الحريات الفردية والجماعية، هذه المبادئ كلها كان من اللازم أن تستحضرها السلطات الإسبانية قبل الإقدام عن هذا العمل، اعتقال مواطن مغربي عضو في البرلمان أي جزء من السيادة المغربية.

إن المبادئ يجب أن لا تتخلف حتى ولو كان الأمر تعبيرا يناقض احتلال إسبانيا لمدينتين مغربيتين، إن الأمر يتلخص بسياسة الكيل بمكيالين.

إنا في فريقنا حريصون كل الحرص على العلاقات المتميزة بين إسبانيا والمغرب وبين الشعبين التي يربطهم تاريخ مشترك، وكما جاء على زميلي جغرافية التراب، ولكن لا يجب أن تكون هذه العلاقات مبنية على حساب طرف دون الآخر.

لهذا نهيب من السلطات الإسبانية الإفراج فورا على زميلنا، وبصراحة، كلنا راودتنا فكرة وقفات احتجاجية وإدانة لهذا العمل، ولكن حرصا منا وعلما منا أن الحكمة والتبصر والمصالح المشتركة ستغلب وتنتصر على الأنانية والإحساس بالاستعلاء والتفوق والغرور، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في البداية، في الحقيقة، كنا قد استمعنا إلى البلاغ الذي تلاه علينا السيد أمين الجلسة، والذي نثمنه غاليا طبعا، لأنه عبر بلسان مجلس المستشارين عن الاستنكار الشديد والتنديد بالاعتقال التعسفي الاستفزازي الذي تعرض له أخونا يحيى يحيى، عضو مجلس المستشارين وكذلك رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية الإسبانية.

أمام هذا فقط أريد أن أضيف، السيد الرئيس، إلى أن اعتقال أخينا يحيى يحيى ليست هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها اعتقاله، فقد سبق أن تم اعتقاله بمناسبة الزيارة غير المرغوب فيها، تلك الزيارة الاستفزازية التي قام بها العاهل الإسباني إلى مدينتي سبتة ومليلية السليبتين، آنذاك تعرض لاعتقال تعسفي استفزازي، فقط لكونه عبر عن الوطنية المغربية له وعن تمسكه بمدينتين مغربيتين: سبتة ومليلية، إذن هذه هي المرة الثانية التي يتم فيها اعتقال الأخ يحيى يحيى.

ولذلك، فإذا كنا نثمن البلاغ الذي أعلنه مجلس المستشارين، ونثمن كذلك الخطوات والإجراءات العملية التي قامت بها الحكومة المغربية في شخص وزارة الخارجية واستنكارها وتنديدها بما وقع ومطالبتها لإسبانيا بإعطاء توضيحات في الموضوع، فإننا بدورنا ومن موقع الفريق الاشتراكي، نعلن تمسكنا بمغربية المدينتين السليبتين، ونقول لإسبانيا أنها إذا أرادت أن تمحو الشاهد التاريخي، الشاهد على مغربية المدينتين، فإنها لا يمكنها أن تتخطى الشاهد الجغرافي وهو البحر الأبيض المتوسط الذي يفصل بين إسبانيا وبين الأراضي المغربية المتواجدة في جنوب البحر الأبيض المتوسط.

ومن هذا الموقع كذلك نقول وبصوت مرتفع وباستنكار شديد وتنديد بالغ الأهمية، على أنه يجب الإفراج الفوري عن أخينا يحيى يحيى بدون قيد ولا شرط، ونحمل للحكومة المحلية الإسبانية مسؤولية ما جرى ونطالب بإجراء المزيد من الخطوات لضمان الإفراج الفوري لأخينا يحيى يحيى، خاصة وأنه يمثل إحدى آليات بناء العلاقة الطيبة فيما بين الدولتين الجاريتين بين المغرب وإسبانيا، فهو رئيس لمجموعة الصداقة الإسبانية المغربية وهي الآلية التي نعول عليها كثيرا لتمتين العلاقة فيما بين بلدينا بين المغرب وبين إسبانيا وما بين مجلسينا مجلس المستشارين ومجلس الكرتس الإسباني وما بين الشعبين المغربي والإسباني، وإنها لوصمة عار في جبين إسبانيا أن تقدم على اعتقال أخينا يحيى يحيى وهو يمثل هذه الآلية المعول عليها لبناء جسور التواصل فيما بين بلدينا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لرئيس فريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

بدون شك أن السلطات القضائية الإسبانية، باعتقال زميلنا يحيى يحيى، تكون قد خرقت بشكل واضح إحدى التزامات الدولية لدولة إسبانيا، هذه

الالتزامات عدة مواثيق دولية وبالخصوص في مختلف الاتحادات البرلمانية التي نلتقي فيها مع إسبانيا.

السلطات القضائية الإسبانية من جهة أخرى خرقت واجب الاحترام لعلاقة الجوار بين الدولتين. الجوار الذي في عمقه علاقات تاريخية طويلة وتماسكه الجغرافي والإنساني مازال يتطور ويتقوى، وتغافل هذا الجانب من طرف السلطات القضائية الإسبانية لابد أن يلفت انتباه الدولة الإسبانية بدون شك بأن الدولة الإسبانية على علم جيد بأن للمغرب دستور، وبأن هذا الدستور المغربي كالدستور الإسباني ينص في مادته الثانية على أن السيادة في المغرب يمارسها الشعب بصفة مباشرة عن طريق الاستفتاء ويمارسها بصفة غير مباشرة عن طريق المؤسسات الدستورية، والبرلمان المغربي مؤسسة دستورية، بل في مقدمة المؤسسات الدستورية.

وتدرك الدولة الإسبانية جيدا بأن الدستور المغربي ينص في مادته 36 على أن البرلماني يستعد صلاحيته وانتدابه من الشعب، ومن تم سكتت على خطأ ارتكبته السلطة القضائية لما مست بمبدأ سيادي تجاه دولة جارة تكون بواقع استمرار السكوت هذا تقض مضجعنا كبرلمانين.

ومن هنا نفهم البلاغ وعمق البلاغ الصادر عن مكتب مجلس المستشارين الذي لا يسعنا إلا أن نؤيد ما جاء به، ونؤيد كذلك... نعلن تضامننا مع زميلنا الأستاذ يحيى يحيى وكذلك تضامننا مع ما طالب به الزملاء من مختلف الفرق، ونطالب من هذا البرلمان، البرلمان الإسباني المبادرة إلى ضرورة إصلاح هذا الخطأ في أقرب وقت بإطلاق صراح الأستاذ يحيى يحيى، وهو يدرك بأن إحدى الآليات التي ننمي بها العلاقات بين إسبانيا وبالخصوص في المجال البرلماني هي جمعية الصداقة المغربية الإسبانية التي يترأسها هذا الشخص الذي تم اعتقاله.

وندرك جيدا أن امتدادات الحصانة، كما تضمنها مواثيق الاتحادات البرلمانية، تمارس وتلتزم الدولة باحترامها خارج التراب لما تكون هناك علاقات برلمانية قائمة، وندرك جيدا الأدوار المتعددة السياسية التي يقوم بها السيد يحيى في مجاله الترابي داخل مدينة مليلية في تنشيط العلاقات السياسية والحوار الجاد والسليم على مستوى المجتمع والبرلمان، ويتم في الأخير اعتقاله لهذا السبب بالذات.

فلذلك، نطالب الدولة الإسبانية، من خلال المؤسسات البرلمانية الإسبانية، أن تبادر إلى إصلاح هذا الخطأ وأن تعلن اعتذارا في هذا الموضوع حتى لا يتكرر ما حصل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إذا سنرفع الجلسة لمدة 10 دقائق، إذن الكلمة للسيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

الزميلة والزملاء الأعزاء،

السيد الرئيس، نحن مع بلاغ المجلس بخصوص اعتقال الأخ يحيى يحيى، وقد عبر حزبنا عن موقفه وتضامنه من خلال السيد الأمين العام للحزب، لأن كان هناك بلاغ، ونقول يجب الإفراج الفوري لأخينا يحيى يحيى.

أما بخصوص الإحاطة، إننا في الفريق الدستوري مع المبادرة الحرة ومع حرية الاستثمار ومع كل ما من شأنه أن يساهم في نمو الاقتصاد الوطني، ولكن لابد من أن نؤكد على الالتزام بمبادئ الحق والقانون ومبدأ تكافؤ الفرص وحرية المنافسة.

ووعيا منا للحفاظ على هذه المبادئ، بادرنا السيد الرئيس منذ 2008/01/29 إلى توجيه أسئلة كتابية إلى السادة الوزراء: السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، السيد وزير الفلاحة والصيد البحري، السيد وزير الإسكان والتعمير، السيد وزير المالية والاقتصاد، وتتعلق هذه الأسئلة كلها بترشيد الرصيد العقاري، أقول الرصيد العقاري للدولة وكيفية تفويته وشروط ذلك وكيفية تحديد الأسعار.

السادة المستشارين،

إننا لم نفاجئ لما نشرت بعض الصحف أخبارا عن عمليات تفويت عقارات مهمة لفائدة شركات كبرى بأثمنة هزيلة لتضيع على خزينة الدولة آلاف الملايير، فالصحافة الآن تتحدث عن 800 درهم بالنسبة لحديقة الحيوانات بالرباط، فالحصافة الآن تتحدث عن 120 درهم بالنسبة ل 283 هكتار بمدينة مراكش، وغيرها كثير لا يحصى ولا يعد.

السادة المستشارين،

هناك ثلاثة أنواع من الاستثمارات:

الاستثمارات الأولى: من أجل الاستثمارات الصناعية المنتجة التي تشغل أبناء هذا الوطن، نحن نصفق لها، ولو تم تفويت الأرض لفائدة هذه الشركات بدرهم رمزي، لأن هذه الاستثمارات ستشغل أبناء هاد الوطن.

النوع الثاني من هاد التفويتات: هناك أراضي للدولة تتموقع وسط المدن، المترو تيتباع فيها ب3 دالمليون، وتتفوت ب 800 درهم، هاذ النوع من التفويتات هو الذي يثير الجدل وتيكون هناي القيل والقال السيد الرئيس.

النوع الثالث: أراضي قروية ساحلية، إذ أردنا أن تكون العدالة الاقتصادية وإذا أرادت الحكومة أن تلعب دورها في الحفاظ على التوازن يجب تقليص المساحات، لأن السيد الرئيس، أش تيوقع؟ تتجي شركة وتتستحوذ على 500 هكتار، عوض كانوا يعطوها مثلا 20 أو 30 بواحد الثمن رمزي باش ذاك دوي الحقوق أو الناس مالين داك الأرض تطلع قيمة الأرض وهاد الناس هادو غادية تكون عندهم واحد الإمكانية باش حتى هما

يكون عندهم رصيد مالي، باش يمكن لهم يقريوا وليداتهم، باش يمكن لهم حتى هما عادتاني ينفعوا هاد البلاد هادي.

السيد الرئيس،

تتبع الشعب المغربي بفخر واعتزاز الإشارات الملكية السامية حين أصر جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده الإقامة، أقول الإقامة، أن سيدنا الله ينصرو بات مع رعاياه بإحدى القرى النائية بإقليم خنيفرة، مشى وبات تما يومين، هاذي إشارة واضحة لسهر جلالته على مصالح هاذ الشعب المغربي، الآن تنقولو لهاذ الشركات هاذي اللي تتستحود على هاذ الأراضي، العمران، الضحى، CDG، الشعبي، la CGI، الشركة المغربية الإماراتية وغيرهم أن المقاولة المواطنة هي التي تحافظ على التوازن، لايمكن أن تربح هاد الشركات تربح 5000% وداك الناس الضعاف يربحوا 0.0%، هذا راه مشكل، لأن إلى بغينا الناس تطلع القيمة المعيشية ديالهم أنه إلى المترو تيدير 7000 درهم هما يديوه ب 1000 درهم ما كاين مشكل، ولكن باش يديوه ب 50 درهم حرام.

السيد الرئيس،

إننا، في الاتحاد الدستور، نطالب من هذا المنبر الحكومة أن تأتي إلى البرلمان للإجابة عن سؤال محوري تليه مناقشة، وهنا كنلتمسو من كل الرؤساء ومن كل الإخوان اللي عندهم غيرة على هاد البلاد وتنلتمسو من الفرق المشاركة في طرح هذا السؤال الثلاثاء المقبل، علاش؟ باش نوروا الرأي العام الوطني وإطلاعه على الحقائق حتى لا يبقى المجال مفتوحا أمام القيل والقال ويحضروا جميع الوزراء المعنيين، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد رئيس الفريق الحركي.

المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا السيد الرئيس.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني باسم فريق الحركة الشعبية، أن أحيط مجلسنا الموقر بقضية طارئة تتعلق بمستجدات قضية وحدتنا الترابية.

إن الرئيس الأمريكي George Walker Bush وجه مؤخرا رسالة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله أعرب من خلالها عن دعمه للمقترح المغربي القاضي بمنح أقاليمنا الصحراوية حكما ذاتيا تحت السيادة المغربية، مؤكدا في نفس الوقت على أن استقلال الصحراء ليس خيارا واقعيا وأن الحكم الذاتي يعد الحل الوحيد الممكن للنزاع.

إننا، في الفريق الحركي، نرحب بهذه الرسالة، وبهذا الموقف الواضح والإيجابي للرئيس الأمريكي الذي عزز المواقف الإيجابية لزعماء ورؤساء الدول الشقيقة والصديقة من ملف وحدتنا الترابية، وهي مواقف يطلب فريقي أن يجتمع البرلمان للتنويه بها والتعريف بمقاصدها، ونحن إذ نثمن هذه المبادرة الإيجابية والتي تتجاوب مع تصريحات ممثل السيد الأمين العام للأمم المتحدة المكلف بملف الصحراء السيدPeter van Walsum، كما نستغل هذه المناسبة لنطالب الحكومة أيضا باتخاذ تدابير جريئة لتصحيح الأوضاع التي يحاول خصوم وحدتنا الترابية فرضها على أرض الواقع في المنطقة المغربية "تيفاريتي"، وقد راسلنا رئيس المجلس بهذا الشأن لجمع البرلمان للتذاكر حول هذه القضية أمام أعين بعثة المينورسو وفي مسمع ومرأى الأمم المتحدة، دون أن ننسى ملف المغاربة المحتجزين في مخيمات تيندوف الذي لا يزال يراوح مكانه.

ونتأسف أيضا للمواقف الجزائرية السلبية تجاه وحدتنا الترابية عموما وتماديها في تجاهل موضوع فتح الحدود بين الجارين الشقيقين، خدمة لمصلحة الشعبين وترسيخا للخيار الاستراتيجي المتمثل في بناء وحدة مغاربية قادرة على خلق تكتل اقتصادي جهوي يكون شريكا أساسيا في النظام العالمي الجديد، وخصوصا تمكين آلاف من العائلات المغربية والجزائرية من التواصل وإحياء الرحيم وتجميع أفرادها وهو حق من حقوق الإنسان.

ونؤكد، من جديد، انخراط الفريق الحركي التام والدائم للدفاع عن وحدتنا الترابية والوطنية، مدعمين بخيار الجهوية الموسعة في إطار مغرب واحد وموحد دائم الوفاء لمقدساته وثوابته.

ودائما، في نفس الموضوع، في موضوع الوحدة الترابية، فإننا في الفريق الحركي نستنكر كزملائنا في الفرق الأخرى، وقد اتفقنا داخل الجلسة التي جمعت رؤساء الفرق أن ينوب عنا البلاغ دونما ندخل في التفاصيل، وبما أننا دخلنا فإننا نؤكد كل ما جاء على لسان زملائنا من رؤساء الفرق وكذلك مضمون ما جاء فيما قرأتموه السيد الرئيس، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق.

إذن نرفع الجلسة لبعض دقائق، 10 دقائق، تضامنا مع أخينا يحيى يحيى، وشكرا...

...

نستأنف أشغال الجلسة.

قبل ما نبداو في تناول الأسئلة الشفهية، إن لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية بالمجلس ستعقد اجتماعا هذا اليوم بعد انتهاء الأسئلة الشفهية وبعد التصويت على مشاريع القوانين المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وذلك لدراسة السياسة الطاقية على ضوء الارتفاع الصاروخي لبرميل النفط، وشكرا.

إذن نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها 14 سؤالا: سؤالان منها آنيان موجهان لقطاع الجالية المغربية، و 12 سؤالا عاديا موزعة على قطاعات: العلاقات مع البرلمان،

الإسكان، السياحة، الشباب والرياضة، الثقافة، كتابة الدولة في التنمية الترابية، التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن.

نستهل هذه الجلسة بالأسئلة الآنية الموجهة إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج حول "موضوع الجالية المغربية"، ونظرا لوحدة الموضوع، نستأذن المجلس الموقر ببسط السؤالين معا وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عنها.

إذن السؤال الآني الأول الموجه إلى السيد الوزير في الموضوع حول "إيجاد صيغة لمعالجة مشاكل الجالية المغربية المقيمة بالخارج"، للمستشارين المحترمين السادة: مصطفى القاسمي، فوزي بنعلال، عبد الحميد بلفيل، بنجيد الأمين، محمد الأنصاري، عبد العزيز العزابي، ناجي فخاري، العربي المحرشي، بلعيد بنشمسي، إسماعيل قيوح، العربي سديد، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخت والإخوة المستشارين،

ونحن على مشارف استقبال أبناء جاليتنا المغربية المقيمة بالخارج نستحضر ما تعانيه هذه الشريحة من مشاكل إدارية وقضايا متعددة ومختلفة تحتاج إلى آذان صاغية للاستماع إلى همومها والعمل على إرشادها وتوجيهها إلى الجهات المعنية، قصد إيجاد حلول ناجعة وسلوك مساطر سريعة لحل قضاياها، أخذا بعين الاعتبار المدة القصيرة لعطلتها حتى تتمكن من الاستفادة منها.

لذا نسائلكم السيد الوزير:

- ما هي الإجراءات العملية والمبسطة التي تنوي وزارتكم القيام بها لحل هذه المشاكل؟
- هل تم التفكير في إطار التنسيق مع القنصليات بدول المهجر لتحضير ومعالجة قبلية لهذه الملفات والقضايا لربح الوقت؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثاني في نفس الموضوع حول "ظروف عبور جاليتنا المقيمة بالخارج والعناية بقضاياها الإدارية والاجتماعية"، للمستشارين المحترمين السادة: مبارك السباعي، المهدي زركو، مولاي ادريس العلوي، حسن زهير، محمد برطلي، محمد تاضومانت، عبد الرحيم الكوبابي وعبد السلام الودي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

مع حلول فصل الصيف وكالعادة نتقدم بهذا السؤال المتعلق بظروف عبور أعضاء جاليتنا المقيمة بالخارج، معبرين عن اهتمامنا في الحركة الديمقراطية الاجتماعية بقضايا إخواننا المغاربة المقيمين بالخارج الذين أثبتوا دائما حبهم لوطنهم وملكهم وتشبثهم بهويتهم الوطنية، منبهين الحكومة إلى عدم التعامل معهم بمنطق الأرقام والتحويلات البنكية فقط، بل على الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار مشاكلهم المتعددة سواء في الغربة أو داخل وطنهم.

فعلى الرغم من الحملات التحسيسية التي تقام بداية كل صيف من أجل تسهيل عودتهم فإن الواقع المر هو الذي يلاحقهم، سواء عند محطات العودة بإسبانيا والحدود أو داخل وطنهم في الإدارات والمؤسسات العمومية والخصوصية التي يتوجهون إليها لقضاء مصالحهم الإدارية وغيرها، الشيء الذي يضيع عليهم وقتا ثمينا يريدون استغلاله في قضاء عطلة مريحة بوطنهم الأم.

لذا فإننا نسألكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير العملية التي تقوم بها وزارتكم للتغلب على هذه المشاكل التي تواجهها هذه الفئات المهمة من مجتمعنا المغربي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير المنتدب لدى وزير الأول المكلف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج للجواب على السؤالين.

السيد محمد عامر، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول مكلف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:

شكرا السيد الرئيس.

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة المستشارين على طرح هذه الأسئلة، وأشير في البداية على أن قضايا الجالية المغربية بالخارج لم تعد تعالج من منظور قضايا قطاعية أو من منظور موسمي.

هناك برنامج حكومي متماسك، بل هناك مخطط حكومي يهم قضايا الجالية المغربية بالخارج ويخص السنوات الأربع المقبلة، وهذا المخطط حدد بشكل دقيق انتظارات وقضايا ومشاكل الجالية على مستوى الخارج وكذلك المشاكل وانتظارات الجالية على مستوى الداخل.

وشرعنا في إنجاز عدد من الأشياء التي تهم هذا الملف بشقيه الخارجي والداخلي. الوقت لا يسمح بالدخول في التفاصيل وأنا على استعداد أن أعطي للسادة المستشارين كامل التفاصيل فيما يخص هذا المخطط وفيما يخص البرامج التي يتضمنها وكذلك الوسائل التي ينوي تعبئتها من أجل إنجاز ذلك.

فيما يخص الجانب ديال العبور، أشرت في السابق في جلسة سابقة بمجلس المستشارين وبشكل دقيق، إلى كل الإجراءات التي وضعتها بلادنا

لتسهيل عملية العبور، وحتى تتم هذه العملية في شروط وفي ظروف أحسن مما كانت عليه في الماضي.

فاليوم الكل يقر بالمجهودات التي بذلتها بلادنا في العشر سنوات الأخيرة فيما يخص عمليات العبور، وعلى أن عملية العبور عرفت تحسنا كبيرا وهناك إجراءات كبيرة جدا توضع ووضعت رهن إشارة هذه العملية وبفضلها تتم هده العملية بدون مشاكل كبيرة.

صحيح أن عدد المغاربة العاملين بالخارج الذين يتوافدون على بلادنا وفي ظرف وجيز لا بد من حين لآخر بعض المشاكل، والتي قد تكون غير منتظرة، سواء فيما يتعلق بتأخر بعض البواخر أو فيما يتعلق ببعض القضايا غير الطارئة.

ولكن، على العموم، بلادنا وضعت برنامج مهم يهم كل ما يتعلق بقضايا النقل الطرقي والجوي والبحري، ويهم كذلك كل ما يتعلق بوسائل السلامة والمراقبة وكذلك الجوانب المتعلقة بالإسعاف والمساعدة الاجتماعية، وكذلك تحسين الخدمات الإدارية والتحسيس والتواصل مع الجالية المغربية بالخارج قبل مجيئها إلى أرض الوطن وكذلك أثناء عبورها بلادنا.

فيما يخص الجانب الثاني الذي يتعلق بكل القضايا الإدارية التي تهم الجالية، أخبر السادة المستشارين على أنه هذه السنة شرعنا تنتشغلو بالشكل اللي اشتغلت به اللجنة الوطنية الخاصة بالعبور واللي عطت نتائج مهمة اليوم، وشرعنا كذلك كنشتغلو في إطار لجنة وطنية لمواكبة إقامة الجالية المغربية بالخارج، أي أنه هناك برنامج وطني يهم مواكبة إقامتها خلال فصل الصيف، وهذا البرنامج مبني على ثلاث ركائز أساسية:

- الركيزة الأولى: وهي تحسين الخدمات الإدارية، هناك عدد من الوزارات والإدارات بذلت وكتبذل كل مجهودات فيما يخص تقديم بعض الخدمات، لا نتصور على أن كل الإدارات هي إدارات مقفلة وهي إدارات لا تقوم بأي مجهود، هذا غير صحيح، هناك عدد من التسهيلات وهناك عدد من المبادرات، ولكن نطمح في إطار هذه اللجنة الوطنية إلى تطوير هذه الخدمات كل سنة.

- المرتكز الثاني: يقوم على كل ما يتعلق بالتنشيط الثقافي والتنشيط السياحي، فهذا المجال كاين، كذلك، مبادرات ولكن لاحظنا على أن هذه المبادرات ينقصها الكثير من التنسيق والكثير من العمل المشترك، ولهذا ننوي في المستقبل إن شاء الله أن نتوفر على برنامج متكامل للتنشيط الثقافي والسياحي والذي يقدم وتكون على معرفة به الجالية المغربية قبل مجيئها لأرض الوطن.

- والمرتكز الثالث: وهو كل ما يتعلق بالتحسيس والتواصل مع الجالية. حقيقة أننا كنقوموا بمجهود باش كنمشياو نتواصلاو مع الجالية فالخارج ولكن الجالية كتجي هنا في الصيف، ولهذا من واجبنا كذلك أن نتصل وأن نستمع وأن نجتمع وأن نتحدث مع الجالية على أرض الوطن، ولهذا عندنا برنامج طموح هذه السنة في لقاءات في الجهات في المناطق التي تقوم فيها أو التي توجد فيها الجالية حتى نربط التواصل أكثر ونستمع لهم كذلك لمشاكلهم ولانتظاراتهم وكذلك لاقتراحاتهم، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيبات على الأجوبة، الكلمة للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الوزير على الإجابة وعلى التوضيح، لكن، مع الأسف، هناك عدة مشاكل منذ إحداث هاد الوزارة لازالت كما كانت عليه، ونحن في الفريق الاستقلالي تساءلنا كثيرا عن حل هذه المشاكل لكن لم نجد أذن صاغية، من بين هذه المشاكل:

أولا: السيد الوزير، رجوع الجالية المغربية طيلة السنة وليس موسم شهر أو شهرين لأن ماشي الكل كياخذ العطلة الصيفية الناس ديال الجالية ديال الخارج.

هناك مشكل كبير جدا بالنسبة للجالية الإيطالية وهما الحجوزات على الأملاك أو الاقتطاع من الراتب الشهري، بسبب السيارات التي تم التعشير ديالها بالمغرب وخادوا معهم الأوراق ديال التعشيرة وكان هناك عدم الاعتراف من طرف الحكومة الإيطالية، لسنا ندري لماذا؟

هذا الحجز جاء على سبب الفنييت (vignette) لأن ما كيعترفوش بأن ديك السيارة واخا رجعت مغربية بالنسبة ليهم كتبقى إيطالية، مكيعترفوش بهادك الورقة ديال التعشير؟

هناك مشكل آخر، النقص في تدريس اللغة العربية وكتعرفو كلكم ، السيد الوزير، السلبيات ديال التدريس ديال اللغة العربية.

هناك مشكل آخر بالنسبة للناس اللي كيرجعوا فالعطلة الصيفية، كاين بعض الناس اللي كتجيهم حالة مرض وباش يأخذ شهادة طبية كاين طبيبة واحدة اللي عندها convention مع القنصلية الإيطالية، وكتفرض عليهم إلى بغى ياخذ شهادة طبية لمدة ديال 8 أيام 500 درهم، يعني إلى بغى يجي من مناطق بعيدة خصو على الأقل واحد 1500 درهم باش يصاوب هذه الشهادة الطبية.

وهناك مشكل آخر ديال نقل الأموات، كاين الجثة كتجي للمطار، الجثة في جهة والأوراق في جهة أخرى، علاش مايتمش خلق واحد الشباك وحيد في جانب الجثة؟ الأوراق تسلم مع الجثة، يكون واحد الشباك بالمطار ونحلو هذا المشكل هذا.

كاين مشكل ديال ضياع ورقة الاستيراد، كاين السيد اللي كيسكن في خريبكة ولا فبني ملال ولا فالسطات، كيقولوا ليه: لا خصاك تمشي للمكان اللي تم منه العبور، أين هو التنسيق؟ إدارة الجمارك موجودة مثلا بسطات، موجودة ببني ملال، علاش ما ياخذش هديك الورقة من هداك المكان؟

كاين مشكل آخر، منع السيارات العائلية من الولوج إلى المغرب لعدة مرات، كي الشخص كي السيارة عنده 6 أشهر، هذا غير معقول كاين اللي عندو ولدو كيجي هو في فشهر 8 ولاخور كيجي في شهر12، واش مفروض عليه باش كل واحد يشري سيارة؟ يعني نشجعهم الفلوس اللي غيجمعوا يشروها سيارات بالديار الخارجية.

هناك المراقبة في الحدود كاين خط ديال الجوازات، كاين شرطي واحد في الباب مثلا ديال طنجة أو سبتة كتلقى شرطي واحد، علاش ما تكونش Les guichets بزاف؟ كيف ما تنشوفوا في أوربا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية.

المستشار السيد ادريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

نشكر السيد الوزير على التدخل ديالو مهما كان، ونحن نعتبر ما جاء في جوابه مناسبة كذلك للوقوف على ما أنجز لهذه الشريحة الاجتماعية الهامة التي تلعب دور أساسيا في الاقتصاد المغربي، وكذلك أعتبرها كذلك جسر تعاون وتقارب بين عدة دول كبرى شقيقة وصديقة، وكذلك نعتبر أن الجالية المغربية لها دور طلائعي في تعريف المملكة حضارتا وشعبا وتاريخا وهوية، إنه بحق تقوم بدور التعريف والدفاع على القضايا المغربية.

السيد الوزير،

قطاع الجالية المغربية قطاع من اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية التي أتشرف برئاستها، وفي هذا الصدد أجمع مكتب اللجنة بأن وراسلناكم في الموضوع وأقر الجميع بضرورة مجيء السيد الوزير للجنة قصد تدارس المواضيع التي وضعها السادة رؤساء الفرق، بتنظيم زيارة ميدانية للسادة المستشارين للوقوف فعلا عن ما أنجز وملامسة واقع الحال، لأنه ليس من رأى كمن سمع.

ثانيا: وحرصا من أن اللجنة أن تاريخ آخر يونيو وبداية يوليوز هو التاريخ الأمثل لذلك، لهذا نكرر هذا الطلب ونظن، ولنا اليقين، أن السيد سيلبي هذا الطلب، في حين أن اللجنة كتعرفو السيد الرئيس بأنها سيدة نفسها ويمكن لها تقرر أكثر، ولكن نرى أن التنسيق واجب وهذه الفرصة سانحة باش نسقوا مع السيد الوزير.

السيد الوزير،

اللجنة ما سايرتشاي هاد الاعتقاد دهاد الموضوع بل أقرت 6 ديال الأمور أوجزها في دقيقة:

أولا: تيسير المصالح الإدارية للجالية المغربية فالقنصليات والسفارات.

تشجيع المراكز الثقافية المغربية التي هي جزء من الحفاظ على الهوية المغربية.

إيجاد حل لندرة المعلمين.

الدفاع عن المصالح والكرامة ديال المواطنين ديالنا خاصة لما تداس هاد الكرامة.

الحفاظ على المصالح ديال هاد الجالية الاقتصادية والاجتماعية.

وأخيرا تشجيعهم للاستثمار في المغرب وضمان حقوقهم في هذا المجال، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير في الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالجالية المغربية في الخارج.

شكرا السيد الرئيس.

أنا السيد المستشار رئيس اللجنة أنا متفق من الآن إلى رغبتيوا تجتمعوا حتى إبتداءا من هذا الأسبوع أنا على استعداد، وبالتالي سأعطيكم كل التفاصيل لا في البرنامج ولا فالأشياء التي شرعنا في إنجازها وكذلك المشاكل اللي مازالت عالقة، لأنه لا يعقل كذلك كما أشرت إلى كثير من الإنجازات ولكن هذا لا يعني أنه ليست هناك مشاكل يتعين التعبئة حولها من أجل معالجتها، عدد منها ذكرها بعض السادة المستشارين.

ولكن كذلك هناك، اللي بغيت أن أؤكد، كاين هناك إرادة سياسية قوية من طرف الحكومة للشروع في تبني مقاربة جديدة في معالجة هذا الملف، ملف ديال الجالية ونحن واعون بالأهمية الكبيرة والإستراتيجية والحيوية لهذا الملف بالنسبة لبلادنا.

قلت هناك مجهودات تبذل، أشار السيد النائب هناك ختم الجوازات فيه فرد واحد، أنا تنقولوا إلى كان فرد واحد خصنا ندوزوا ثلاث سنين باش ندوزو 2 دالمليون و2 دالمليون تدوز، هناك مجهودات تبذل بل ختم الجوازات راه تيتم الآن حتى داخل البواخر نفسها، وراه تبدلت مجهودات كيف ما قلت غادي تكون داخل اللجنة أنا مستعد من أجل نعطي التفاصيل للأشياء.

كاين هناك قضايا اللي شرعنا نعالجها: قضية تعشير السيارات وصلنا حققنا تقدم، هذا مطلب منذ عشرات السنين وهو مطروح، اليوم وزارة المالية وافقت على 75% من الإعفاء حقيقة حنا تنطلبوا أكثر، وهناك مشكل كيفما شار لو، لا يجب ربط الإعفاء بالعودة النهائية للمتقاعدين. نحن على علم أن المتقاعد اليوم في الجالية هو المتقاعد الذي يقضي وقته ما بين بلده الأصلي وبلد الإقامة، لأنه عنده مصالح هناك، لأنه عندو قضايا، لأن عندو عائلات، لأن عندو أجيال، هذا وزارة المالية مستعدة كذلك للبحث عن سبل لمعالجة هذا الملف.

هناك قضايا أخرى تهم إدارات أخرى تم معالجة جزء من مشاكلها، ولكن كذلك احنا في طريق التفكير في معالجة أجزاء أخرى.

قضية اللغة العربية، أنا متفق وشرت كذلك في فرصة سابقة على أنه هناك خصاص، وهنا أشير على أنه اللجنة الوزارية وضعت برنامج لإصلاح برنامج اللغة العربية في الخارج وكذلك لتوسيع هذا البرنامج على المناطق الجديدة، وأخبر بالمناسبة على أن المشكل اللي كان عندنا في إيطاليا ما بين الحكومة الإيطالية ووضعية المعلمين أنه تحل، وأخبرهم كذلك في سنة 2009، غادي نزيدوا منها حتى 2012 بمعدل 50 إلى 60 معلم سنويا، ولكن بالإضافة إلى ذلك كنفكروا في آليات أخرى كمسائل تتعلق لا بإصلاح البرنامج ولا أشياء أخرى.

هناك، كذلك، القضية ديال المراكز الثقافية، الحكومة التزمت بخمسة مراكز في أفق 2012. أنا أقول لكم على أنه الإجراءات الموالية والترتيبات الأولية ربما غادي نتجاوزوا هذا العدد إن شاء الله في أفق 2012، ونحن معكم على أنه الاستثمار في المجال الثقافي هو العنصر الأساسي اللي غادي يضمن الارتباط ديال الجالية بوطنها، وكذلك يساعدها في الاندماج في البلدان التي تعيش فيها، لأن الثقافة هي عنصر اندماج وهي عنصر يمكن الجالية من التعايش مع الشعوب التي تعيش فيها.

باختصار السيد الرئيس، أشير فقط على أنه اليوم الوطني للجالية هذه السنة غادي يكون الشعار ديالو هي "الإدارة في خدمة الجالية"، واخترنا داخل هذا الشعار المركزي "الإدارة الإلكترونية في خدمة الجالية"، وأخبركم بأنه عدد من الإدارات وضعت مبادرات إلكترونية وإلى كان شي قطاع يمكن للإدارة الإلكترونية تقدم لو خدمات كبيرة ومهمة هو قطاع الجالية.

ولهذا غادي تكون فرصة ديال 10 غشت، وغادي نستدعيوكم باش تحضروا هذه التظاهرة باش نبينوا المبادرات اللي موجودة من طرف القطاع العام والقطاع الخاص، ولكن غاديا تكون فرصة، أساسا، لتحسيس الإدارات الأخرى للاهتمام بقضايا الجالية عبر ما توفره التكنولوجيا اليوم من حلول، وشكرا على حسن الاستماع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال موجه إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان حول تطوير التفاعل الحكومي مع العمل البرلماني، للمستشارين المحترمين السادة: ادريس مرون، محمد فضيلي، الهاشمي السموني، حسن أوتغلياست، محمد بنمسعود، محمد الكبوري، عبد الحميد السعداوي، بوسلهام بيتة، عمر مكدر، أولعيد الرداد، لحسن أمزوغ، سيدي صوالح الجماني، إدريس الحسني، عبد الرحيم الشرقاوي، سعيد التدلاوي، علي آيت المودن، إبراهيم أبو زيد، عياد الطيبي، حسن أبو العز.

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

زملائي،

السؤال اللي وجهناه للسيد الوزير الأول كنا كنتمنوا أنه يشرف البرلمان ويجي ويجاوب عليه، أما السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان فهو في بيته وفي داره وهو يعيش معنا نفس المشاكل ولو كان بإمكانه أن يحلها لما وضعنا هذا السؤال، وعليه فرغبتنا تبقى ملتصقة بوجوب حضور الوزير الأول على ما يطرأ في جميع برلمانات العالم.

احنا كيجينا الوزير الأول غير في المناسبات، النهار اللي كيجي يدير التصريح، فتاريخ 25 أكتوبر 2007 جاء دار التصريح وقال: "سنعمل على توطيد علاقات التشاور المتبادل والحوار الدائم بين أعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان، وتكثيف الحضور سواء في الجلسات العمومية أو خلال أشغال اللجان وذلك بغية تمكين السلطة التشريعية من الإطلاع بدورها الدستوري في التشريع والمراقبة".

بغينا نقولو ليه اليوم على أنه هاذ الشيء اللي التزمت به لا نرى منه شيئا، لمن غا نقولها؟ فإذن أتمنى أن يكون تيشوف التلفاز ليعرف على أن وزرائه، وزراء الحكومة التي يعمل معها، لا يحضرون إلى البرلمان، وهذا اليوم 11 وزير ما كاينينش، فالأسئلة اللي كانت مبرمجة النهار كامل وهما تيقولو لينا بدل السؤال رد السؤال، هذا عبث.

يجب أن تعلم الحكومة أن الأولوية القصوى بعد أولوية الاستجابة إلى جلالة الملك هي للبرلمان، أؤكد على أنها للبرلمان بعد الأولية التي يجب أن تعطيها الحكومة لرغبات جلالة الملك.

حتى الأجوبة، لما كيجاوبوا عليها ليست لها عمقا، حتى لما كنتصنتوا عليها ما كنجبرو علاش نقبطوا، ولهذا يجيبون في كثير من الأحيان أو يفضلون أن يجيبوا على الأسئلة الشفوية لأن كتقاضى وكيخرجوا بحالهم مكاينش متابعة من بعد، بينما يتحاشون الأجوبة على الأسئلة الكتابية التي تبقى رباطا بينهم وبين المستشار الذي يضع هذه الأسئلة.

على مستوى التشريع، احنا كنعرفوا على أنه البرلمان لا يمكن أن يكون نشيطا في ميدان التشريع إلا إذا كانت الحكومة نشيطة بالإتيان بمشاريع قوانين وتفعيلها ومتابعتها حتى تخرج من البرلمان.

رؤساء اللجان المكلفين بهذه المهام يكاتبون الحكومة دون استجابة، لما نتذكر معهم ونحاول استفسارهم لماذا تأخر كذا وكذا؟ الوزير لا يجيب.

على مستوى مقترحات القوانين، قد يقول قائل يمكن للبرلمانيين أن يجتمعوا في غياب الوزراء، احنا كنعرفوا على أن الحكومة عندها آليات ديال العمل، عندها Une machine ديال الخبراء إلى غير ذلك. البرلمان المغربي لا يتوفر على هذا، والبرلمانيون المغاربة لا يتوفرون على آليات لصنع القوانين - مع الأسف الشديد- فتبقى مقترحاتنا من اجتهادات أشخاص وبعض الفرق في

الرفوف، 54 مقترح قانون الآن في الرفوف، هذا يندى له الجبين، لا هم يأتون بأشياء ولا هم يفعلون ما جاء به البرلمانيون رغم الصعوبات القصوى التي يمتطوها ليصلوا إلى هذا العمل.

فيما يتعلق بالقانون المالي السابق، مجموعة ديال الالتزامات التزم بها الوزراء وتهم المشاريع الكبرى والمؤسسات ديال الدولة اللي احنا ما كنعرفو عليها والو، بحالنا بحال المواطنين على برا، ما كنعرفوا أش كيطرى في L'ONE إلا ما نقرؤه في الصحف ولا كنعرفوه أولا اللي عندو اتصال فشي صفقة معهم اللي يشتغل معهم كيعرفوهم، واحنا ما كنعرفوهمش.

الطيران Royal Air Maroc، صبر السيد الرئيس واحد الشوية ما تدقش الله يخليك، تكلموا هاد الكلام ما غتكونش عندنا الفرصة نذاكروا عليه قبل، ويهمك أنت أيضا ويهم السيد رئيس المجلس ويهم البرلمان بأسره، فلا يعقل أن يكون لنا غرفتين والحكومة غائبة عنها، فإذن مرة أخرى أقول كنت أتمنى، ويتمنى فريقي، أن يكون الوزير الأول حاضرا للإجابة على هذه الأسئلة. شكرا.

رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد سعد العلمي، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس،

أولا، لا بد ما نتقدم بعبارة الشكر للفريق الحركي لتقديمه لهذا السؤال الهام اللي كيمنحني من جديد فرصة للتأكيد ما جاء في تصريح السيد الوزير الأول أثناء تقديمه للبرنامج الحكومي اللي خذا على أساسه ثقة مجلس النواب بالتصويت.

وكنبغي نأكد بأن الحكومة، فعلا، وفية لما التزمت به، وأعتقد أن الإنتاج اللي كيحققو البرلمان هو في إطار عملية تفاعل، لأن لا التشريع ولا مراقبة عمل الحكومة ما يمكن لهم يتموا إلا في إطار من التفاعل بين الطرفين ألا وهما الحكومة والبرلمان.

وبالتالي إما أن للبرلمان إنتاجا، وينبغي أن نعترف بأن له إنتاج نعتز به، وهذا الإنتاج لا يمكن أن يتم إلا في إطار من التفاعل بين الحكومة والبرلمان، وإما أن هذا الإنتاج غير موجود وحينذاك تكون أمام حالة ينبغي أن نبحث عن أسبابها ومسبباتها ولا نرمي بالمسؤولية على الحكومة.

على أي حال، الوزير الأول، كما سبق أن قلت، وفي بالتزاماته، بل هو أكثر من ذلك، الوزير الأول يحاول الآن أن يرسي تقاليد لم يعرفها البرلمان منذ تأسيسه، واحنا عندنا الآن في الممارسة البرلمانية أكثر من 40 سنة، 45 سنة فأكثر، أول برلمان في المغرب في 1963، وهو أنه يسعى الآن على أن يجعل للمعارضة وضعا قانونيا ومركزا قانونيا داخل البرلمان تمارس من خلاله الأدوار ديالها اللي كيخصها تقوم بها.

الوزير الأول رجل ديمقراطي من مدرسة ديمقراطية، وكذلك كل أعضاء الحكومة يؤمنون بدور البرلمان كمؤسسة ينبغي أن تضطلع بدورها كاملا في التشريع وفي مراقبة الحكومة، بل أكثر من ذلك الحكومة تؤمن بأنه، كما للأغلبية دور أساسي ومهم داخل البرلمان، فللمعارضة كذلك مثل هذا الدور، وينبغي للأغلبية أن تقوم بما هو منوط بها من أدوار كما للمعارضة أن تقوم بما هو منوط بها من أدوار.

وفي هذا الإطار، والرأي العام يعرف ذلك، خلال شهر دجنبر عقد السيد الوزير الأول لقاءات مع الأغلبية وهذا شيء طبيعي فالوزير الأول هو رئيس الأغلبية ولكن عقد كذلك اجتماعات مطولة مع كل مكونات المعارضة في البلاد، وهذا هو الشيء الجديد.

ومن ضمن ما تم تم التباحث فيه وهو الوضعية القانونية للمعارضة ووسائل تعزيز هذا الدور وتمكين المعارضة من جميع الوسائل القانونية والتنظيمية اللي يمكن من خلالها تلعب الدور ديالها على أحسن وجه.

كنتكلموا، السيد المستشار المحترم، من جملة ما تتحدثون عنه، مسألة مقترحات القوانين وكأنكم تريدون أن تبخسوا هذه الحكومة بالذات، فلأول مرة يتضمن التصريح الحكومي التزام الحكومة بإيلاء عناية خاصة لمقترحات القوانين، وهذا ما كانش مجرد كلام يقال فقط وإنما هذا كلام تبلور، شحال من قانون صادق عليه البرلمان منذ بداية هذه الولاية؟ 19 قانون، شحال فيهم من مقترح؟ 10% جوج ديال المقترحات.

ولكن ماشي هذا فقط، اللي كيخصنا نعرفوا كذلك وهو أنه الآن داخل اللجان الدائمة 8 ديال مقترحات قوانين قطعت أشواط طويلة، وماشي الحكومة هي اللي مؤخراها، بل على العكس من ذلك، نسعى على ألا تنتهي هذه الدورة حتى يكون البرلمان قد صادق على كل تلك المقترحات.

أكثر من ذلك، 19 قانون اللي صادق عليهم البرلمان: 14 تمت المصادقة عليها بالإجماع، إيوا البرلمان غير كيجي ويصادق بالإجماع؟ المعارضة، وأنتم من أقطابها، غير كتجيبوا وتصادقوا بالإجماع؟ لا. تتم المصادقة بالإجماع، بل بعدما كنتقدم التعديلات من قبل الأغلبية كما من قبل المعارضة، ولولا تجاوب الحكومة مع تلك التعديلات لما كان التصويت بالإجماع.

إذن ها هو التجاوب ديال الحكومة في مجال التشريع مع المبادرات البرلمانية سواء كانت اقتراحات قوانين أو حتى بالنسبة للمصادقة على مشاريع القوانين.

أكثر من ذلك، الحكومة التزمت وكان آخر مرة تلتزم، أولا من طرف الوزير الأول وآخر مرة أكد ذلك السيد وزير المالية في الجواب على سؤال شفوي طرح في مجلس المستشارين، على أنها ستجري مشاورات مع البرلمان في إطار تهييئها للقانون المالي قبل أن يعرض على البرلمان بصفة رسمية.

القانون المالي ماشي هو أهم قانون يسن خلال السنة؟ أليس هو مرآة العمل الحكومي؟ أليس القانون المالي هو الذي يعكس كل السياسات الحكومية؟

باقي شي خطوة أهم من هاذي أن الحكومة تلجا لتستشير ليس فقط مع الأغلبية ومن واجبها أن تستشير مع الأغلبية، ولكن كذلك أن توسع هذه الاستشارة إلى المعارضة، أليس في ذلك الدليل على أن هذه الحكومة تعيش مع البرلمان، تساند البرلمان، تدعم البرلمان، تؤمن بالدور الأساسي الذي ينبغي أن يقوم به البرلمان؟ وذلك في إطار ما نسعى إليه جميعا من ترسيخ الممارسة الديمقراطية في بلادنا وتقوية البناء الديمقراطي تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة راعي الديمقراطية في البلاد. شكرا.

رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. التعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد ادريس مرون:

شكرا السيد الرئيس.

أعتقد أنني من أولئك الذين يحضرون في البرلمان بطريقة مستمرة، وأعتقد أيضا أن الصراحة من إحدى المطيات التي يمكن أن تأخذنا إلى الجانب الآخر، جانب التقدم وليس فقط البقاء فيما نحن عليه، الأرقام التي سمعت 19 قانون و2، أنا كنت أود وأتمنى أن تكون لائحة المشاريع التي جاءت بها الحكومة هاد العام، تقول لك أنا جبت لك 100 دوزنا منهم 17، شحال جابت؟ ما عرفتش.

تقول ليا عندكم قدا وقدا من مقترحات قوانين هادي نكلس معكم على الطابلة غادي ندوز منهم قدا وقدا : 2/54، ستعمل الحكومة في ما يتعلق بالقانون المالي: طلبنا وطلبنا، إذا كانت حتى تجيبو حتى لأكتوبر ما كاين علاش.

الأسبوع الماضي قبل هذا وضعنا سؤالا على السيد وزير المالية الذي لم يكن حاضرا، كان وزيرا آخر وهذه عادة لوزرائنا، أنهم تتوضع سؤال على وزير نظرا للاختصاص، كيصيفط لك وزير آخر، كيقرى لك الجواب فأعتقد على أنه الإنتاج ديالنا، أؤكدها ضعيف لا مستوى البرلمان بحكم ضعفه على مستوى الحكومة ولا يمكن أن نعتبر إلا الأرقام. شكرا.

رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الرد على التعقيب.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس،

أنا ما بغيتش ندخل في المسألة ديال هذا الوزير غاب أو هذا الوزر حضر، لأنه هناك اتفاق على إخبار البرلمان بالوزراء الذين تكون لهم التزامات تحول دون حضورهم وهاذ الالتزامات متفقين عليها وهي لا تزال، وأعتقد أنه وزير واحد اللي كانت موجهة لو الأسئلة ثم بعد ذلك الحكومة طلبت باش يوقع تعديل على جدول الأعمال وهو وزير التجهيز والنقل، وكنبغي نقول بأن وزير التجهيز والنقل يوجد حاليا في هاذ الساعة بالضبط في نشاط يترأسه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، الذي يقوم في هذا الوقت بتدشين مطار ابن بطوطة في طنجة.

أما غير ذلك فالوزراء ملتزمون بالحضور أمام البرلمان وهذا شيء يؤكد عليه الوزير الأول داخل المجالس الحكومية، مختلف اجتماعات الحكومة، وأكد عليه كذلك في منشور وجهه إلى جميع أعضاء الحكومة مؤرخ ب 29 أبريل، وسأسلم نسخة منه إلى السيد رئيس مجلس المستشارين وكذلك إلى السيد رئيس مجلس النواب، وفي هذا المنشور يحث السيد الوزير الأول أعضاء الحكومة على الحضور للجواب على الأسئلة الشفوية والكتابية واحترام الآجال الدستورية وعلى الحضور في اجتماعات اللجان الدائمة وتقديم العروض ومناقشة القوانين، وأكثر من ذلك، على تخصيص الوقت الكافي والضروري لمقابلة مختلف المستشارين والنواب من جميع الفرق البرلمانية، سواء كانوا من الأغلبية أو المعارضة.

هناك مجهود يبذل ويجب أن نعترف بهذا المجهود. نعم يمكن أن تظهر بين الحين والآخر بعض الثغرات في العمل الحكومي، كما تظهر كذلك ثغرات أخرى في العمل البرلماني، فيبقى عملنا جميعا عمل إنساني معرض للخطأ في بعض الأحيان، المهم هو أن نعي بأخطائنا لإصلاحها وهذا ما يجب أن تتضافر جهودنا جميعا من أجل تحقيقه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع الإسكان وعددها 4، وسيتولى الإجابة عنها السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية المكلف بالتنمية الترابية.

السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية حول وضعية شقق إعادة إسكان قاطني دور الصفيح، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الشرقاوي، أحمد الكور، محمد طريبش، محمد العقاوي، مليودي ناصر، محمد بوالخدادي، عبد القادر البريكي، الميلودي عفوت، أحمد الديبوني، محمد عبده عز الدين، مولاي ادريس العلوي، العربي الهرامي، عبد السلام أحدوش، ومحمد البطاح.

الكلمة لأحد المستشارين، الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

لقد بذلت الدولة مجهودات جبارة، ولازالت، في محاربة السكن الصفيحي والعشوائي، لكن مع مرور الوقت أصبحت المركبات السكنية التي استخدمت لغرض إعادة إسكان قاطني دور الصفيح تثير العديد من

المشاكل لدى المواطنين بصفة عامة ولدى الساكنة المعنية خصوصا بالنسبة للعائلات الكبيرة، لذا يبقى السؤال الذي يفرض نفسه: كيف تعيش تلك الأسر الكبيرة في شقق صغيرة لا تتلاءم وطبيعة الأسر المغربية؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد عبد السلام المصباحي، كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية المكلف بالتنمية الترابية:

هذا السؤال المتعلق بدور الصفيح لم يطرح علينا، لأنه أنا جئت لأجيب على سؤال آخر يتعلق بالسكن الصفيحي في العالم القروي، فإذا بي أفاجأ بهذا السؤال، سؤال لم يطرح علي وأنا جئت لأجيب على سؤال آخر فإذا بي أفاجأ بهذا السؤال.

أنا لا أفهم بأن هذا السؤال دور الصفيح، هناك السكن غير اللائق بالعالم القروي وليس السكن الصفيحي بشكل عام. لذلك فأنا لا أفهم.

على أي، فيما يتعلق بدور الصفيح فالحكومة تقوم بعمل جدي لمحاربة دور الصفيح، سواء في المدينة أو في القرية، وأن هذه المحاربة لدور الصفيح تتم باتفاق مع الأطراف المحلية المتمثلة في السلطة المحلية وفي الجماعات المحلية، وذلك وفقا لعدد من الدراسات المتعلقة بالخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية.

وإن المساحات التي تمنح لسكان دور الصفيح هي مساحات يراعى فيها حجم الأسرة وما إذا كانت هذه الأسرة صغيرة أم كبيرة، بحيث أن الحد الأدنى للمساحة التي تمنح للأسر هي 50 في حين أن الأسرة ذات الحجم الكبير هي مساحة تتراوح بين 70 و80 إلى 90 متر مربع، ويراعى فيها الجودة والسلامة، وإن هذه المساحة هي تعطى انطلاقا من المعدل المتوسط "للبراكة"، التي هي في المدن الكبيرة 25 متر مربع في حين أن المتوسط ديال "البراكة" في المغرب هو 12 متر مربع.

وفيما يتعلق بالعائلات الكبيرة هناك أمر آخر، يتمثل في قيمة هذه الشقق، لأن لا يمكن أن نخاطر وأن نعطي مساحات لا يستطيع صاحب الشقة أن يؤديها، لاسيما وأن التركيبة المالية هي تركيبة تجعل بأن المواطن لابد من أن يساهم بمبالغ في مقابل أثمنة هذه الشقق، ولذلك فمراعاة للوضعية الاجتماعية ومراعاة كذلك للمعدلات الوطنية والمعدلات فيما يتعلق بالسكن فإن هذه الأسر تستفيد، واستفادتها هي استفادة مصاحبة بعمل تقوم به الدولة وهذه المصاحبة متمثلة في البقع الأرضية وكذلك في التركيبة المالية، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

التعقيب للسيد المستشار المحترم.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد كاتب الدولة على جوابكم في السؤال ديالنا اللي كان واضح وهو السؤال الآني حول وضعية شقق إعادة إسكان قاطني دور الصفيح، لهذا السؤال ديالنا واضح.

سبب طرحنا السؤال السيد الوزير ماشي من أجل باش ندخلوا فالجدل مع الحكومة الموقرة، لكن لتوجيهها لأنه هذا برنامج طموح، ولكن بدأ يتبين أنه برنامج النجاح ديالو ولينا كنتخوفوا من أجل نجاحه، لأنه بدا تيتبين لينا أن هاد البرنامج ولى شبه ترقيعي، لماذا السيد الوزير؟

السيد الوزير،

احنا، كمنتخبين، في عدة مرات قمنا بزيارات لهذه المركبات السكنية اللي جات في إطار هذا البرنامج أي البرنامج اللي هو محاربة دور الصفيح واللي كتسميوه بالسكن الاجتماعي. أنا عمري لحد الآن، وكونوا على يقين السيد الوزير، بأن زرت واحد العدد ديال المركبات، عمري شفت شقة فيها 90 متر مربع، عمري ولا شفتها.

بالعكس، يمكن كاين وحد الظاهرة بدأت كتخلاق أنه هاد البرنامج اللي هو سكن اجتماعي غادي يمكن يولي سكن اقتصادي، لأن كيشدوا كاين بعض شبه الميسورين أو من الموظفين المتوسطين تيشدوا 2 دالشقق وتيشركوهم هادي يمن تعطيهم 90، تيشد واحد الشقة فيها 45 والأخرى فيها 45 وتيشري 2 وكتعطيهم يمكن 90 أما شقة فيها 90 ما كيناش.

السيد الرئيس، كن على يقين بأنه إذا بغى السيد الوزير يزور بعض المركبات السكنية نوريهم له، إلى بغى يدخل للكوزينا خصو يدخل هكذا، ولهذا أنا تنظن واش كاين هناك دراسة معمقة باش نسكنو؟ أشنو هما العائلات اللي عندنا؟ عدد الأسر اللي عندنا؟ وعدد أفراد كل أسرة؟ وفين تنسكنوه؟ ولهذا أنا تنظن باش نخرجوا هاد العائلات وهاد الشريحة من المجتمع المغربي من واحد دور الصفيح وندخلوها لمركبات اللي حتى هي شبه صفيح غير مبنية بالإسمنت إلى آخره.

وكذلك هاذ المركبات اليوم ولينا تنشوفو لأن هاد البرنامج ولى تيتوسع وتنشوفو هاد المركبات كتكاثر ولكن بدون مراعاة أي جانب آخر، لا جانب اجتماعي ولا جانب رياضي ولا ثقافي ولا إلى آخره.

وكاين خطأ آخر كبير جدا السيد الوزير وهو أنكم تمشيو وما كنختاروش مكانات لوضع هذه المركبات، أنكم بعض المرات تمشيو نظرا لضعف التصميم المعماري ديالها، كتمشيو لمداخل بعد المدن الجميلة وكتديرو هاد المركبات في مداخل المدن، وهذا لا يساهم في جمالية مداخل المدن ديالنا وخاصة المدن العتيقة، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد كاتب الدولة.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية المكلف بالتنمية الترابية:

شكرا السيد الرئيس.

بغيت فقط أنني نشير بأن 90 متر مربع في المساحة هي موجودة في بعض الحالات الخاصة، وأنه فيما يتعلق بتوزيع تحديد خصوصية السكن وكذلك الأمكنة المختارة هو محل وموضوع استشارة محلية من طرف الأطراف الجماعية والسلطة المحلية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

السؤال الموالي أجل بطلب من رئيس الفريق الاستقلالي.

السؤال الثالث موجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية حول مراقبة الجودة في البناء، للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، يحيى يحيى، عابد شكيل، عبد الله عباد، عبد الحميد بنعلوش ومحمد المنصوري.

الكلمة لأحد المستشارين.

عندي رسالة ديال رئيس الفريق، رئيس فريق راسلونا. رئيس الفريق طلب تأجيل السؤال. السيد المستشار السي عبد الحق التازي وقع رسالة، ها هي عندي:

"إلى السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

تأجيل سؤال

سلام تام بوجود مولانا الإمام، نلتمس منكم...

إيوا سمحوا ليا احنا دبا خصنا... الله يخليك عندي رسالة موقعة من السي عبد الحق التازي رئيس الفريق.

إذن السؤال الثالث الموجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية حول "مراقبة الجودة في البناء"، للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، يحيى يحيى، عابد شكيل، عبد الله عباد، عبد الحميد بنعلوش ومحمد المنصوري.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد المنصوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أختي المستشارين،

لا يخفى عليكم، السيد الوزير، الدور الكبير الذي يلعبه قطاع البناء في تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أننا ومع كامل الأسف أصبحنا نعيش وضعا خطيرا يتمثل فيها الغش في مواد البناء وعدم احترام المواصفات اللازمة وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى حدوث كوارث حقيقية.

كما أنه هناك بعض المواطنين الذين يشترون شقق بأثمنة باهظة وبعد فترة وجيزة من السكن فيها يكتشفون شقوقا وتصدعات تثير الرعب في نفوسهم.

ولذلك فإننا نطرح عملية استفهام كبرى حول المعايير المعتمدة لضمان الجودة في إنجاز البرامج السكنية، ونطالب بالتركيز على مراقبة ومراعاة شروط الجودة والسلامة إثر دراسة ملفات طلبات الرخصة وإثر مرحلة البناء كذلك.

ومن هذا المنطلق نود أن نسأل سيادتكم: ما هي مظاهر المراقبة التي تقوم بها وزارتكم قبل وخلال و بعد مراحل البناء؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية المكلف بالتنمية الترابية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

أريد في البداية أن أشكر المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال المتعلق بمراقبة جودة البناء، وأشير في مستهل الجواب أنه ينبغي عدم المبالغة في التهويل وأن الوضع الحالي لا يدعو إلى القلق، ذلك أنه إذا قارنا الأوراش المفتوحة سنويا بعدد الحوادث، فإن هذه الأخيرة لا تكاد تذكر، وإن كنا نريد أنها لا تحدث وهذا هو ما نريده كمسألة مثلى.

وهذا دليل على أن منظومتنا سليمة وفي صحة جيدة، حيث أن أي مشروع للبناء القانوني المرخص من طرف الجماعة المحلية يجب أن يتوفر على تصميم معماري منجز من طرف مهندس معماري مرخص له بمزاولة المهنة، وكذلك على تصميم الخرسانة المسلحة منجز وموقع من طرف مكتب الدراسات التقنية.

وبالنسبة للمشاريع الكبرى، القانون يفوض اللجوء إلى مكاتب المراقبة التقنية للتصاميم والبناء، مهمتها فحص تصاميم الخرسانة المسلحة واحترام تنفيذها وتحديد المسؤولية في حالة وقوع أضرار بالبنايات أثناء الأشغال أو بعد نهايتها.

في حالة الغش في البناء يعتبر قانون الصفقات العمومية والعقود المرجع الأساسي في هذا المجال في انتظار صدور مدونة التعمير، بحيث أن المادة 769 من هذا القانون تحدد المسؤولية بالنسبة للمتدخلين المكلفين من صاحب المشروع في الحالتين الآتيتين:

- الانهيار الكلي أو الجزئي للمبنى؛
- الحالة الثانية: ظهور تصدع بالمبنى يهدد بالانهيار.

بالإضافة يمكن لنا نذكروا الدورية الوزارية المشتركة الثلاثية ديال: وزارة العدل وكذلك وزارة الداخلية ووزارة التعمير والإسكان والتنمية المجالية

المؤرخة في 12 ماي 2008 المتعلقة بتفعيل المقتضيات القانونية المتعلقة بمراقبة التعمير والبناء، وكذلك قانون البناء المضاد للزلازل.

الجديد في مجال المراقبة هو أن هذه الترسانة القانونية والتقنية اللي ذكرت، وإن كانت تدل على أن قطاع البناء في بلادنا كيحظى بتأطير جيد ويعيش في وضعية صحية، إلا أن هذا لا يعني عدم وجود هفوات يتعين تداركها، وهذا اللي غادي تجي المدونة الجديدة ديال التعمير اللي وافقت عليها الحكومة، مشروع ديال الحكومة باش أنها تصلحو، وغادي يتعرض قريبا على البرلمان باش تغنيوها وباش تحسنوها، ويمكن أن نذكر بعض ما ستأتي به هذه المدونة مشروع المدونة:

- أولا: إلزامية دفتر الورش الذي يضبط مراحل البناء ومدى احترامه التصاميم ومعايير الجودة والسلامة؛
- ثانيا: إجبارية شهادة الهدم؛
- ثالثا: تحديد المسؤوليات، المهندس المعماري له مسؤولية كبرى؛
- رابعا:إحداث شرطة للتعمير؛
- خامسا: تشديد العقوبات الزجرية في المخالفات والبناء غير القانوني بكل أشكاله.

وغيرها من الإجراءات التي تسمح بتدارك كل الهفوات وتؤمن أكبر قدر من سلامة وجودة البنايات، فضلا عن كون أن هناك اتفاقيات مع مكاتب للدراسات ومع شركات من أجل إدخال تقنيات حديثة تهم الجودة والسلامة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة، إذن التعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إذا طرحنا هذا السؤال، فلا يمكن لكم أنتم ولا نحن أن ننكر أو ننسى ما عاشه المغرب أخيرا من حوادث ولا أريد أن أتكلم على ما وقع في القنيطرة أو في الدار البيضاء وفي مدن أخرى، ونحن، كممثلين للأمة، يجب علينا أن نقول لكم ما يلحق الشعب من ضرر السيد الوزير.

فعلا الأوراش كتزورها مراقبين، من هم هاد المراقبين؟ هل لهم ثقافة أكثر من المهندسين المعماريين؟ كيف تتصورون السيد الوزير أن عون تقني يراقب ما قام به مهندس معماري؟ وهذا هو الشيء المعمول به عندنا الآن في المغرب.

السيد الوزير،

فعلا منذ حوادث الدار البيضاء ومنذ حوادث القنيطرة نرى يوميا بعض المراقبين يأتون، إلى أين؟ يأتون إلى المنازل الصغرى التي بجانبها ويراقبها صاحبها، اللي تيبني شي دويرة راه حداها مولاها مسكين لأنه خذا السلف وخذ الفلوس ومقابلها هو راه كاع ما محتاجش احنا باش نراقبوه، ولكن من ينسون؟ على من تيخطط؟ على الأوراش الكبرى اللي تتبنى فيها 500 دار و 600 دار.

السيد الوزير،

وأنتم أعلم مني كيف يمكن لنا أن نذهب بمهندس مبتدئ أو عون تقني ونطلب منه أن يقوم بمراقبة ورش يفوق 500 منزل. زد على هذا، السيد الوزير، وأنتم تعلمون أن ارتفاع مواد البناء هي اللي كتدفع الآن للغش، وبالخصوص في الدور اللي هما معروضين للبيع.

وهاد الشي علاش السيد المستشار اللي من فريقي قال لكم بأنه يلاه الناس تيسكنوا في الديور وتيبداوا يسمعوا هاد الحيط تهرس من هنا أولا هاد السرجم مشى من هنايا ولا هاد الباب تفرقع من هنا، راه اللي سبقنا والمستشار كذلك واللي هضر على الكوزينا الصغيرة وعلى البيت، هاد الشي راه المغاربة كلهم كيشتكيوا منو، وهاد الشي اللي كيدفع مجلسنا الموقر وهانتما تتشوفوا الآن في هاد اليوم بوحدو 3 ديال المتدخلين أو 4 اللي تداخلوا في نفس المشكل.

لذا نطلب منكم، السيد الوزير، إذا كانت مراقبة تكون مراقبة على الأوراش الكبرى اللي البناء ديالها معروض للمغاربة كلهم وبالخصوص هادوك اللي كنقولو ليهم خرجوا من البراكة وسيروا للدار، وهو كيمشي لهاديك الدار ولكن كيمشي للدار اللي هو ممدد فيها، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد كاتب الدولة للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية المكلف بالتنمية الترابية:

بغيت نؤكد بأن الحوادث المؤسفة هي حوادث قليلة كما قلت بالمقارنة مع الأوراش العديدة، ونحن نأسف لها، وينبغي الضرب على أيدي المسؤولين في إحداثها، كذلك بغيت نقول بأنه، فيما يتعلق بالمراقبة، ما خاصناش نميزوا ما بين مراقبة الأوراش الكبرى والأوراش الصغرى، فالحادثة عندما تقع فهي تقع والمتضرر منها المغربي بغض النظر عن الورش الصغير أو الورش الكبير، ولذلك لابد من المراقبة.

باش تكون عندنا مراقبة لابد من تحديد المسؤوليات، وكذلك أنه من الزجر وهذا الزجر اللي خصو يكون مبني على قناعة وعلى مشاركة في إعداد هذه القواعد الزجرية من أجل تطبيقها، وهاد الشي كانت محاولات سابقة والآن جايا مدونة التعمير اللي غادي تجاوب على هاد الشي اللي أثاره السيد المستشار المحترم، وغادي تحاول ما أمكن باش تسد الثغرات فيما يتعلق بالمراقبة.

كنأملوا باش أنتم كمجلس المستشارين ومجلس النواب كذلك باش أنكم تعملوا على إغناء هذه المدونة لتكون في مستوى إيقاف الأخطار التي تحدق

بالمغاربة، واللي جايا من كثير من الحوادث اللي كتمس البناء والتعمير واللي تيمس ماشي فقط غير الأموال والأرواح ولكن تيشوه حتى كذلك الحضارة متاعنا، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

السؤال الرابع الموجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية حول السكن غير اللائق بالعالم القروي، للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسن خيير، الطاهر الفيلالي، إسماعيل قيوح، العربي سديد، علي قيوح، التيجاني حباشيش، محمد بن الزايدية، ومحمد لفحل، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد بلحسن خيير:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي وإخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، فيما يخص السكن بالعالم القروي، غير لا يخفى على سيادتكم أنه المجهودات المبذولة من طرف وزارة الإسكان لا يستهان بها، إلا العالم القروي لازال يشكو من النقص في البناء وفي الهشاشة ديال البناء، لأن السيد الوزير فيما يخص البناء في العالم القروي فيه واحد العدد متاع المشاكل:

إنسان عنده الدار مثلا فيها 500 مترو جاي تهدم له بيت تيقول له يجي باش يبني يرد داك البيت ديالو تيقولوا خاصك تدير بلان ديال الدار كاملة، هو يلاه عندو باش يبني داك البيت، المراقبين ديال السلطة تيجيوا وتيمنعوه من باش يبني هداك السكن ديالو، لهذا اللي تنطالبوا هو باش تعطى واحد العناية خاصة للعامل القروي باش يرجعوا الناس داك البناء ديالهم اللي غير لائق والبناء اللي هو عشوائي.

تدارت واحد المجهودات كبيرة بالنسبة للمدن ومحاربة دور الصفيح، ولكن في العالم القروي لاشي حاجة تدارت في العالم القروي، حتى شي حاجة ما تدارت، ولهذا اللي تنطلبوا من الحكومة هو باش تعطى واحد العناية خاصة للعامل القروي وباش الناس يبنيوا سكن لائق وسكن اللي خصو يكون في المستوى ديال السكن في العام القروي.

لهذا، السيد الوزير، نسألكم واش كاين شي برنامج باش خاص تعطيوا الاعتبار للعالم القروي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد كاتب الدولة.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية المكلف بالتنمية الترابية.

السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السيدة المستشارة المحترمة،

بغيت نشكر كذلك الأخ المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال المتعلق بالسكن غير اللائق بالعالم القروي والبرنامج الحكومي بخصوصه. قبل ما نبدا بغيت نقول بأنه الأخ الكريم قال بأنه ما كاينش عناية وبأنه حتى شي حاجة ماندارت للعالم القروي.

هذا كلام كبير لأنه كاينة عناية وكاين كذلك برنامج كيتدار للعالم القروي للنهوض بالسكن، وبالخصوص السكن غير اللائق بالعالم القروي، ومن الإجراءات والأمور اللي كتدار في العالم القروي:

- التأطير الهندسي بالمجان للبناء بالعالم القروي، حيث أن الدولة كتعين واحد المهندس معماري باش يتبع الورش ويقدم يدير واحد التصميم معماري وتقني بالمجان مع احترام الخصوصية المحلية، وهذا بالنسبة لجميع المواطنين اللي موجودين في العالم القروي، لكن النتيجة هي نتيجة ضعيفة وضعيفة جدا، لأن المواطنين ما تيعرفوش هاد الامتياز وما تيعرفوش هاد المجانية، ولذلك الآن من هذا المنبر تنجدد النداء اللي سبق أنه وجهه وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، باش نقول للمواطنين خاصهم يستافدوا من هاد الامتياز اللي تتوضعو الدولة رهن إشارتهم، وتندعيوا المنتخبين للمساهمة في تحسيس المواطنين بهذه الإمكانية في المناطق القروية.

- ثانيا: أن الدولة تتسعى إلى إحداث مناطق التهيئة التدريجية بالعالم القروي، وفي إطار في هاد مناطق التهيئة يتم إحداث تجزئات عبر مراحل لتخفيض التكلفة مراعاة الإمكانيات المالية لسكان العالم القروي.

- ثالثا: هناك برنامج تأهيل المراكز القروية الصاعدة، بحيث أنه في إطار هاد التأهيل، يتم تأهيل ومعالجة السكن غير اللائق وكذلك إحداث دار الخدمات العمومية وتوفير التجزئات السكنية. وبخصوص هاد التجزئات السكنية تم إبرام اتفاقية مع القرض الفلاحي بموجبها تمنح قروض للسكن أو اقتناء بقع بضمان من الدولة بواسطة صندوق FOGARIM.

رابعا: برامج خاصة للتدخل في القصور والقصبات لترميمها وإعادة الاعتبار إليها، بحيث يتم تمويل هذه البرامج من صندوق التضامن للسكن وتقوم بتنفيذها مجموعة العمران.

كذلك، هناك منتوج اللي تتعرفوه، منتوج ديال 140 سكن اجتماعي جديد لفائدة الأسر الأكثر فقرا واللي موجه للوسط الحضري واللي موجه كذلك للوسط القروي.

أما ما ذكرتم، السيد المستشار المحترم، من تضييق على البناء في العالم القروي، فعلا كانت المقتضيات المتضمنة في القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير حازمة حرصا من الدولة على الحد من انتشار السكن المتفرق، الذي

يحول دون تزويد السكان المعنيين بالمرافق والتجهيزات الحيوية من شبكات الماء والكهرباء والمرافق الأخرى، ولذلك الدولة عمدت إلى إصدار عدد من الدوريات لتبسيط المساطر وإدخال المرونة اللازمة على تطبيق هذا القانون وللتخفيف من الشروط المتعلقة بالبناء في العالم القروي، وآخر دورية في الموضوع هي الدورية المؤرخة سنة 2002.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد بلحسن خيير:

شكرا السيد الوزير على الجواب.

لا يخفى على سيادتكم، السيد الوزير، أن الوكالة الحضرية تتمنع منعا كليا هاد الكلام اللي قلتيه، اللي قلتي كتدير التصاميم بدون مقابل، كنقول لك إلى ما عندك هكتار ممنوع تبني، يكول لك خاصك تبني في وسط الدوار إلى كان عندك مثلا 50 مترو أو 60 مترو تبنيها بحال إلى راك وسط شي حي من الأحياء.

الناس ديال البادية كتكون عندو دار في القرى في الخلا وخاصو بين الدار ديالو يطلعها وخاصو، كيجي باش خصو يصاوب البلان ديالو ويصاوب التصميم ديالو تيقولوا لو إلى ما عندك هكتار ممنوع تبني الدار.

ثانيا القضية ديال باش خاصو يرد المحل ديالو مثلا طاح لو بيت أولا طاح لو أسمو أو طاح لو غير حيط من الدار ديالو، كيقولو لو ممنوع خاص تدير تصميم للدار كاملة، تيقول أودي ...أنا السيد السي حجيرة وزير الإسكان كال لي بأن مسموح لجميع سكان ديال القرى باش يبنيوا الديور ديالهم بالتصاميم ديال الوكالة، ولكن هاد الشي بدون جدوى وما كاينش من هاد الشي.

ولهذا، اللي تنطالبوا هو باش تعطى كما قلنا عناية من طرف الدولة، راه كاين واحد العدد ديال السكان اللي هما ما عندهومش باش يبنيو، عندهم بانيين بالتراب وبانيين غير بالخشلاع وأسمو وبغاو يردو غير باش يتدرقوا وما صابوش جهد باش تعطاهم رخصة باش يبنيو هداك الديور ديالهم.

لهذا واش الدولة، كما قلنا، مستعدة باش تدير كيما دارت في المدن واحد العدد متاع مدن الصفيح حيدتهم وبنات لهم الديور وسلماتهم ليهم، لهذا اللي تنطالبوا هو باش تبسط المسطرة وباش ما يبقاوش الشيوخ والمقدمين والقياد يبقوا يجريوا عليهم باش خاصهم يبنيوا الديور ديالهم بدون مشاكل، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد كاتب الدولة في إطار الرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية المكلف بالتنمية الترابية:

بغيت نطمئن الأخ المستشار ونقلو بأنه القوانين اللي تتمنع البني راه الغاية منها 2 ديال الحوايج:

الحاجة الأولى: هي المحافظة على الأراضي الفلاحية، ولذلك كاين هناك نسبة مئوية -كاين معامل- ديال استعمال الأرض في العالم القروي، لأنه إلى توسعت الأرض وسمحنا فيها البناء، تتحول من أرض فلاحية إلى أرض تعمر، وهاد الأرض اللي تتعمر خاصها مرافق عمومية وخصها شروط الحياة وهاد الشي ما يمكن لو يكون إلا في تجمعات عمرانية.

كذلك أنه هاد السيد اللي باغي يبني ولا اللي طاح لو صور ولا واش؟ هاد الشي تيتم بمقابل أم بدون مقابل؟ إلى كان غا يمشي عند الوكالة الحضرية وغا تعطيه التصميم وغا تعاونو وغا تابعو وهاد الشي كلو فابور، علاش ما يمشيش عندو؟ شنو هو يعني العائق؟ كون أنه المواطن ما يتوجهش للوكالة الحضرية وأنه كاين ممندس توضع رهن إشارته وأنه يتبع البني من الأول حتى التالي معها، شنو هو المانع؟

كاين هناك قضية الزلزال، كاين هناك قضايا ديال الهشاشة ديال البناء، كاين واحد العدد ديال المسائل والأساسي فهاد الشي كله هو المتانة والسلامة وصحة المواطنين مع اعتبار الظرف متاعو الاجتماعي والاقتصادي، وأعتقد على أنه الدولة حريصة على كل هذه الأمور.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية المكلف بالتنمية الترابية حول "التجهيزات الأساسية بالعالم القروي"، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، أحمد التويزي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، أحمد بومكوك، نبيه لحسن، أحمد الشافعي، الغازي الغرارية، أحمد الجغيري، الحسين الحداوي، الحبيب الزويكي، عمر الجزولي، إبراهيم بنديدي، عبد القادر النميلي، البشير أهل حماد، محمد اجبيل، عبد الحميد أبرشان، علي أساكتي وأحمد النماوي. الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

لقد تضمن التصريح الحكومي الذي تقدم به السيد الوزير الأول أمام البرلمان أن الحكومة ستنهج سياسة جديدة إزاء العالم القروي ضمن منظور مجالي مندمج وشمولي، إلا أن التشخيص يبرز أن القرى المغربية وسكانها لا

زالوا يعانون بشكل فظيع من نقص حاد ومهول في التجهيزات الأساسية كالمستوصفات الطبية، المدارس، الطرق، المراكز التجارية إلى آخره، ولعل أي منظور لتنمية العالم القروي لابد أن يتأسس، أولا، على توفير التجهيزات الأساسية والبنيات التحتية.

وسؤالنا، السيد الوزير، هو: ما هو تصوركم في إطار منظوركم المجالي لتجاوز النقص الحاصل في التجهيزات الأساسية بالعالم القروي؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد كاتب الدولة في إطار الجواب على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية المكلف بالتنمية الترابية:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

شكرا للسيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال، وأريد أن أقول بأنه إذا كانت التجهيزات الأساسية في العالم القروي ناقصة، فهذا لا يعني أن أي تقدم لم يتم ولكن، على العكس من ذلك، فهناك العديد من الأمور التي تمت ضمن برامج سابقة، واليوم الحكومة الحالية تنكب على بلورة عدة مشاريع للنهوض بالعالم القروي وتجاوز النقص الحاصل في التجهيزات الأساسية وكذا الجماعية، وذلك من خلال تفعيل مشاريع قروية مندمجة ذات بعد اقتصادي واجتماعي وهي تهدف إلى تحسين الشروط العامة للحياة من خلال:

- خلق أقطاب تنموية في الوسط القروي؛
- تعميم التمدرس والعمل على الحد من تفشي ظاهرة الأمية؛
- تعميم الربط بشبكتي الماء والكهرباء؛
- تعزيز الشبكة الطرقية القروية؛
- مقاومة الفقر والحد من تأثيراته السلبية على ساكنة الوسط القروي؛
- تعزيز الشبكة الصحية الأولية؛
- تعميم الولوج إلى خدمات الهاتف والإنترنيت في أفق 2012.

أما فيما يتعلق بتصور كتابة الدولة لدى وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية المكلفة بالتنمية الترابية، وفي إطار المنظور المجالي لتجاوز النقص الحاصل على مستوى التجهيزات الأساسية والجماعية بالعالم القروي، فإننا نعمل على تعزيز دور صندوق التنمية القروية كرافعة للتنمية الترابية المستدامة من خلال دعم المشاريع الترابية المندمجة التي ستتم بلورتها على الصعيد الجهوي تطبيقا للتوجهات المركزية من جهة واستجابة لتطلعات السكان من جهة أخرى.

ذلك أننا نأمل أن تكون تنميتنا تنمية صاعدة تشاركية تستجيب لحاجيات المواطنين من جهة، ومن جهة أخرى تنمية نازلة أي أنها تخضع وتحترم الإطار المرجعي لمختلف الدراسات والمرجعيات ورؤية الدولة.

كذلك تعمل الحكومة على اعتماد مقاربة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في نطاق مشاريع ترابية متكاملة ومندمجة واستلهام فلسفتها التنموية في أفق تعميمها على باقي العالم القروي، ذلك أن هذا الأخير، أي العالم القروي، غادي يستافد هاد العام في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من 4910 مشروع بغلاف مالي يناهز 2 ديال المليار و 700 مليون ديال الدرهم وهذا برسم برنامج المبادرة الانتقائي لسنة 2008 اللي مساهمة فيه القطاعات الحكومية كلها، وهذا تيأتي حرصا من الحكومة وكذلك كتابة الدولة على الانتقائية في إنجاز المشاريع القطاعية داخل الفضاءات الترابية في إطار تعاقدي يتم بين الدولة وبين الجهة، تطعيما للحكامة المحلية وتقوية للامركزية وعدم التمركز. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

هو، في الحقيقة، سبقني مستشار محترم من الفريق الاستقلال وكال بأنه العالم القروي ما فيه والو، وجاوبتوه وقلتوا ليه هذا كلام كبير، بالفعل أنا أؤكد ما قاله زميلي المستشار قبل مني بأن العالم القروي لحد الآن باقي ما فيه والو، ذاك الشي اللي التزمت به الحكومة مازال ما دار منه والو، غادي نخططوا، كاينة برامج، كاينة دراسات إلى آخره.

في الحقيقة الأوضاع في العالم القروي لا تحتمل الانتظار، السيد الوزير، كما أنها لن تبقى رهينة بالسياسات الحكومية وتغيير التسميات، مرة كنسميوها التنمية القروية مرة كنسميوها التنمية المجالية و الترابية إلى آخره، فصحيح أن التجربة التي خاضها المغرب منذ الاستقلال، أقولها، حتى الآن كشفت عن فشل الحكومات في جعل الفلاحة قاطرة للتنمية بالعالم القروي، فسنوات الجفاف المتتالية كنعرفوها جميع، وعدم قدرة السياسة الفلاحية على تحقيق الأهداف التنموية بالعالم القروي جعلت القرى المغربية المجال الخصب لارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتهميش، وقد أبرزت الخارطة الوطنية للفقر الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط أن الجماعات القروية بالخصوص تجاوزت معدلات الفقر فيها نسبة 54%، وهذا يعني أنه أكثر من نصف السكان ديال القرى كلهم تحت عتبة الفقر.

السيد الوزير،

هذا يستدعي ابتكار سياسات جديدة لتنمية العالم القروي، وذلك ما يستدعي كذلك تعزيز التجهيزات الأساسية وتقريبها من المواطنين، فلا زالت الإحصائيات تؤكد أن المستوصفات بعيدة عن سكان القرى والطرق غير مؤهلة لتحقيق دور المواصلات، كما أن تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين اللي قلتوا بأنه كاين برنامج باش نحاربوا الهذر وكذا أبان على أنه العالم القروي هو المتضرر لا من ناحية الهذر ولا من ناحية الأمية.

هاد الواقع، السيد الوزير، لا يحتمل الانتظار، ألا ترون بأنه في حاجة إلى خطة استعجالية كما فعل زملاؤكم في الحكومة؟ لأن الشعار ديال هاد الحكومة هو الخطط الاستعجالية واخى احنايا كنقولو بأنه راه ما يمكنشاي هاد الحكومة تدير شي حاجة اللي ما قدرتش الحكومات السابقة تديرها في 10 سنوات، ألا ترون بأنه خاص تكون شي خطة استعجالية لإنقاذ العالم القروي؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد كاتب الدولة في إطار الرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية المكلف بالتنمية الترابية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

باش نقولوا كذلك كنأكد باش نقولوا حتى حاجة ما تندار في العالم القروي، هذا كذلك كلام كبير، ولكن تنقول بأن العالم القروي مخصوص وخصنا أننا نتعبؤوا من أجل هاد العالم القروي باش أنه نكونوا في إطار ما يسمى بالعدالة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، هذا شيء متفق عليه ومفروغ منه، ولكن إلى جينا نشوفوا مثلا نسبة الكهربة القروية اللي وصلت اليوم 92% سنة 2007، وإلى شفنا، مثلا، فيما يتعلق بالماء الصالح للشرب اللي وصل 86%، وإلى شفنا كذلك نسبة فك العزلة القروية فيما يتعلق بالطرق وصل الآن 54% سنة 2005 أما دبا راه النسبة تزادت، وعدد من الإحصائيات الأخرى اللي تتعلق بالصحة واللي تتعلق بالتعليم يعني بجميع القطاعات فهناك عمل يبذل.

فيما يتعلق بوزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، وبالخصوص كتابة الدولة المكلفة بالتنمية الترابية، فنحن قد أعددنا خطة تتعلق بالتنمية القروية، وأننا كذلك في إطار التعاون والتشارك المثمر والعمل الوحدوي بين مختلف القطاعات الحكومية، نعمل يدا في يد مع وزارة الفلاحة وبقية القطاعات، وأن صندوق التنمية القروية اللي صوتوا عليه وعملتوا فيه 300 مليون درهم، هذا احنا واضعينوا رافعة للمشاريع التنموية الترابية المندمجة، اللي غادي تجعل على أنه تنمية العالم القروي غادي تجي من كافة القطاعات وغادي يجي هاد الصندوق هذا باش يمولها، ومع المراهنة بالخصوص على المشاريع ذات الطبيعة الفلاحية، بالنظر إلى سكان العالم القروي 70 حتى ل 80 حتى ل90% كلهم تيعملوا في القطاع الفلاحي.

لكن هذا لا يعني أن نعمل بشكل أساسي القطاع الفلاحي، ولكن لابد من العمل على تنويع الأنشطة الأخرى الاقتصادية، لأن هم والمشكل الأساسي للعامل القروي هو المشكل المتمثل في كون أنه النهار اللي ما تتطيحش الشتاء، أشنو هو الشغل باش يخدموا الناس في العالم القروي؟ خصنا نلقاوا الشغل للناس في العالم القروي، لأن هذا الشغل ما تيجيش كله من الفلاحة، الفلاحة أساسا ولكن لابد.من تنويع الأنشطة الأخرى السياحة القروية، أنشطة أخرى متعلقة بالصناعة التقليدية متعلقة بالثقافة، متعلقة بالرياضة، متعلقة بجميع المسائل الأخرى، وبالخصوص المشاريع المدرة للدخل التي ترتبط بالخصوصيات المحلية والموارد المحلية، ونراهن على العنصر البشري لأن العنصر البشري هو، أولا وأخيرا، فاعل وكذلك غاية هذه التنمية.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة لقطاع السياحة وعددها ثلاثة أسئلة.

السؤال الأول موجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية حول "ممارسات الشركات المستفيدة من امتيازات استثمارية ببلادنا"، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، أحمد بومكوك، نبيه لحسن، أحمد الشافعي، الغازي الغرارية، أحمد الجغيري، الحسين الحداوي، الحبيب الزويكي، عمر الجزولي، إبراهيم بنديدي، عبد القادر النميلي، البشير أهل حماد، محمد أجبيل، عبد الحميد أبرشان، علي أساكتي، أحمد النماوي وأحمد التويزي.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد أحمد النماوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

تستفيد الشركات الأجنبية من امتيازات مهمة للاستثمار ببلادنا في قطاع السياحة، إلا أن الملاحظ عن بعض الشركات التي تقوم بإنجاز التجزئات والإقامات السياحية هو أنها تفضل تسلم المبالغ المالية مقابل بيعها للإقامات والبقع خارج المغرب، وهو الأمر الذي أثار استغرابنا.

السيد الوزير، وعليه فإننا نتساءل: ما مدى سلامة هذا السلوك؟ لأن هذه الشركات تفرض على زبنائها الأداء بالخارج. ألا يعتبر ذلك تهريبا للأموال؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد بوسعيد، وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبعا أصل السؤال هو منح الامتيازات الاستثمارية لفائدة الكثير من الشركات الأجنبية في المجال السياحي بهدف تشجيع الاستثمار وتحريك الشغل، وفي معرض السؤال هناك سؤال آخر يتعلق بممارسات بعض الشركات فيما يتعلق بالعمليات التجارية لبيع الوحدات السكنية.

بالنسبة للشق الأول للسؤال، كنأكد للسادة المستشارين أنه ليست هناك امتيازات خاصة بالشركات الأجنبية. كل الامتيازات راه كتعلق بالمستثمرين الأجانب والوطنيين، ومجمل هاد الامتيازات كتلخص في المادة 17 من ميثاق الاستثمارات وأيضا المادة 7 من قانون المالية 99/98 المتعلق بالاستثمارات التي تفوق 200 مليون درهم واللي كتمر الأغلبية ديالها عبر الاتفاقيات مع الدولة، هاذ الاتفاقيات هناك آجال وهناك ضوابط قانونية تقوم باحترامها وبمتابعتها، وإذا حصل أن هناك خلل أو عدم احترام هذه الضوابط كتكون طبعا هناك فريق يعمل في هذا الشأن وكتكون هناك لجنة تحت رئاسة السيد الوالي، اللي في الجهة ديالو تتظهر لنا هاد الاستثمارات اللي تيقوم بمتابعتها، وإلى كان هناك خلل طبعا كيتنبه المستثمر وتيمكنا نوصلو إلى حل هاد العقدة.

بالنسبة للعمليات التجارية، فيما يتعلق بالوحدات السكنية، طبعا كما تعلمون بالنسبة للاستثمارات في المجال السياحي لهاذ المحطات السياحية الكبيرة ما يمكنش يكونوا فيها فقط فنادق على 500- 600 هكتار، تيكونوا هناك فنادق أو واحد النوع من التوازن بين الفنادق وبين الوحدات السكنية، لأن الوحدات السكنية تتكون طبعا في منتجعات اصطيافية وتيكون الآن، دوزتوا القانون طبعا في مجلسكم الموقر، الإقامات العقارية للإنعاش السياحي اللي هو واحد المنتوج بين الفندق وبين الوحدات السكنية.

هاذ الوحدات السكنية فهاذ المحطات السياحية، من بين الأهداف ديال هاد الشركات أنها يكون عملية تجارية لبيعها وتسويقها في الخارج، وهدي حاجة، طبعا، عادية جدا أنه هناك بالعكس عمليات إشهارية للبيع في الخارج، وهذا اللي كيجلب، طبعا، لبلادنا واحد النوعية من بين قوسين ديال السياح اللي كيختاروا الإقامة فبلادنا لواحد المدة أطول ماشي مدة ديال بضعة أيام واحد المدة أطول، واللي تيكونوا أيضا تيساهموا في تحريك طبعا عجلة الاقتصاد، لأن هاد النوع من السياح هو أيضا نوع يعني الآن اللي خصنا نشجعوه لأنه كاين واحد Le segment، واحد النوع من السياح اللي كيتسماو "Les seigneurs" نظرا للطقس البارد في أوربا كيحاول هو يجي 3 أشهر، 4 أشهر، 5 أشهر، و6 أشهر ويسكن في منطقة ذات طقس معتدل كبلادنا، وهذي عملية طبعا، أيضا، يجب أن تحترم الضوابط القانونية فيما يتعلق بالقانون المتعلق بالصرف وفيما يتعلق أيضا بالقانون ديال الجبايات. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

نشكر السيد الوزير على الإجابة ديالو على السؤال ديالنا، فهو بالفعل، أنه الشركات الأجنبية تستفيد من الامتيازات، هذا واقع عندنا، بحيث أنه واحد العدد ديال أراضي الجموع تفوت ليها ب 50 درهم، 60 درهم، هذا راه امتياز كبير.

كذلك كاين إعفاءات جبائية كاين امتيازات كتنص عليها اتفاقيات خاصة، احنا هاد الشي كلو علاش كنديروه باش نشجعوا الاستثمار لكن هاذ التشجيع ديال الاستثمار ما خصوش يكون على حساب الممتلكات ديال بلادنا، بحيث أنه كاين شركات أجنبية الآن اللي تفوتت ليها أراضي شحال هاد الوقت ولحد الآن باقي ما دارت حتى شي حاجة، نتخوف أن هاديك الشركة اللي من كتبدا تحفظ البلاد وداك الشي كتولي كتبيعها بيعة أخرى وبالتالي كتولي مضاربة عقارية، هذا هو التخوف ديالنا السيد الوزير.

بحكم أنكم وصي على السياحة وعلى البرامج الاستثمارية، بغينا غير نثيرو انتباهكم لتتبع هاد الشركات هادي، ولو اقتضى الأمر نطلبو منكم، السيد الوزير، أنكم تجيوا للجنة عندنا فمجلس المستشارين وتعطيونا جميع المشاريع من هاد النوع، وكل مشروع فين وصل؟ وفين باغي يوصل؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

أريد أن أؤكد لمجلسكم الموقر أنه ليست هناك امتيازات خاصة بالأجانب، هناك امتيازات كيستفدوا منها المستثمرين الوطنيين والأجنبيين، وهاد الشركات اللي كتكلموا عليها في إطار المخطط الأزرق، وتعلمون ذلك، أنه كان في طلبات عروض، هناك اتفاقيات، واللي بغيت نؤكد أنه مستعد نجي

للجنة باش نعطيكم، طبعا، فين وصلنا في كل مشروع مشروع متعلق بالمخطط الأزرق ديال المحطات السياحية، أن هديك الأرض، ونحن نعلم، أثرت انتباه، وأنا متفق معاك، أن ما كتحول إلى المستثمر أولا على مراحل كاين des phases، وكل مرحلة خصو حتى ينجز هديك المرحلة عاد تتحولو الأرض باش تنحافظوا أنه ما يكونش هناك نوع من المضاربة العقارية بخصوص هاد الأراضي، وطبعا كنزيد نؤكد أن ليست هناك امتيازات خاصة بالأجانب، وإن كنا نريد طبعا ونسعى في إطار السياسة الحكومية إلى جلب أكثر ما يمكن من الاستثمارات الأجنبية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية حول الأزمة التي تعيشها السياحة الداخلية، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، أحمد الشرقاوي، محمد طريبش، محمد العقاوي، أحمد الديبوني، محمد عبده عز الدين، الميلودي عفوت، العربي الهرامي، محمد البطاح، مولاي ادريس العلوي الحسني، ميلود ناصر، عبد القادر البريكي وعبد السلام أحدوش، الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد محمد طريبش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتان الوزيرتان،

السيد الوزير،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

قلنا سؤالنا يتعلق حول السياحة. تعتبر السياحة ببلادنا من الخيارات الإستراتيجية لاقتصادنا الوطني باعتبارها موردا هاما بالنسبة للميزان التجاري المغربي، وذلك بصنفها الداخلي وصنفها الخارجي، إلا أن الملاحظ أن السياسة الداخلية تعيش أزمة خانقة علما أن تنمية هذا القطاع لن تكتمل فقط بسياحة النخبة والزائرين الأجانب، بل يجب الاعتماد على السياحة الداخلية التي تشكل النواة الأساسية لهذا القطاع مع إعطاء الأولية لبعض المدن التي تعرف إقصاء وتهميشا، بمعنى أنه لا يجب الاقتصار على المدن الكبرى أو جهة دون جهة أخرى.

كما أنه يجب الاعتماد وتشجيع السياحة القروية والسياحة الجبلية والسياحة في تخوم الصحراء والوديان والواحات، فالمغرب ولله الحمد يزخر بموقع جغرافي متنوع ويختزن، أي أنه مخزون ثقافي وحضاري وتاريخي، ويجرنا هذا إلى القول ألم يحن الوقت لوضع أثمان مناسبة وتشجيعية للفنادق والمواصلات: القطارات والطائرات لتشجيع السياحة الوطني؟ وكل هذه الآليات والاعتبارات تنعكس إيجابيا على المنتوج السياحي المحلي.

ولذا نود، السيد الوزير، أن نسائلكم عن الإجراءات والتدابير التي قمتم بها لتشجيع السياحة الداخلية، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

أشكر الفريق المحترم على طرحه لهذا السؤال، وأشاطره الرأي أنه من واجبنا كحكومة طبعا، أن نشجع السياحة الداخلية، وقد ذكرت ذلك في العديد من المناسبات لا يمكن أن نبني سياسة سياحية صلبة إلا إذا اعتمدنا على سياحة وطنية داخلية قوية، لأن السياحة، كما تعرفون، واحد المجال يتأثر بالظرفية الدولية إلى آخره، وكل الوجهات السياحية ركزت أيضا بالأساس على السياحة الداخلية لأنها كتعطي واحد المتنفس واحد النوع من L'amortisseur في مواجهة ربما هاد التقلبات.

طبعا، كانت هناك مبادرات لتشجيع السياحة الداخلية، هاذ المبادرات ارتكزت في الفترة الممتدة بين 2003 إلى 2006 على الإنعاش وتنشيط السياحة الداخلية في إطار عملية "كنوز بلادي"، اللي كتعطي واحد طبعا الأثمنة مناسبة داخل الفنادق، السياحة الداخلية ما فيهاش أزمة، السياحة الداخلية تمثل الآن 20% السوق، 20% من عدد ليالي المبيتات في الفنادق المصنفة هي سياح داخليين.

فالعملية الثانية اللي كانت هي تشجيع التوزيع عبر وكالات الأسفار وعبر عقود بين الوزارة أو بين المكتب الوطني المغربي للسياحة وبين وكالات الأسفار، لاتفاقية التسويق المشترك لتشجيع هاد الوكالات الأسفار المغربية أنها تسوق منتوج موجه إلى السياحة الداخلية.

مع كامل الأسف، ربما كان هناك نجاحات فهاد المبادرات، ولكن العائق الأساسي بالنسبة للسياحة الداخلية هو عدم توفر المنتوج، ومللي كنقولوا المنتوج هو نوعية الإقامة اللي مناسبة للأسر المغربية وأيضا الثمن اللي في المتناول، وهاد العائق، الحمد لله الآن، في إطار "مخطط بلادي" استطعنا نتغلبوا عليه، وتعلمون ذلك هاد المخطط بلادي يهدف إلى خلق ثماني محطات سياحية في ثماني وجهات المفضلة والمحببة لدى المغاربة. ثلاثة من هاد المحطات تم التوقيع عليهم:

- الأولى طبعا في إفران تحت الرئاسة السامية لصاحب الجلالة ومحطتين في أكادير والجديدة وغتنطلق الأشغال بهم.

الآن، الوزارة بصدد إعداد وتعبئة العقار لإطلاق طلبات العروض بالنسبة للمحطات الأخرى، هاذ المنتوج هو اللي غيجعلنا نركزوا عليه باش نبنيوا السياحة الداخلية، لأنه منتوج كيلاءم الأسر المغاربة لأنه ماشي غرفة

فندق ولكن شقة يعني بالنسبة للعائلات، وثانيا الثمن هو في المتناول إذ لا يتعدى 500 درهم بالنسبة للعائلة في الليلة.

واحنا أملنا أننا نمشيوا بسرعة في إطار هذا "مخطط بلادي" وطبعا من بعد نأخدو الملف في إطار الإنعاش والتسويق والتنشيط عبر هذا المنتوج، اللي هو ربما غادي يكون الرافعة لتشجيع السياحة الداخلية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الرد على التعقيب للسيد المستشار المحترم.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

أولا احنا في فريق التحالف الوطني، السيد الوزير المحترم، التصور ديالنا هو كيف قلتيوا أي قطاع بغينا نطوروه أو نصلحوه لا بد ما نبداو من القاعدة، والقاعدة هنا كنعتبروها احنا هي السياحة الداخلية، وهاد الشي كلناه عدة مرات، ناقشناه مع عدة حكومات ومع زميلكم الوزير السابق، وكنا دائما نطلب بإنعاش السياحة الداخلية.

حان الوقت، لأن هذه ثقافة، لابد ما تعتبروها ثقافة، لأن ما اعتبرتيوهاش ثقافة راه ما كاين سياحة داخلية، وأنا الرقم اللي اعطيتيوا أو النسبة المئوية اللي عطيتوا أعتبرها ضعيفة، ضعيفة وضعيفة جدا، 20% من النسبة اللي تيعرفها المغرب ديال السياح إلى كنا كنكولو 6 أو 7 د المليون ديال السياح اللي لحقنا اليوم، إذا كانت 20% من هاد العدد هي السياحة الداخلية معناه تنكلمو على مليون و200 ديال السياح المغاربة.

إيوا، السيد الوزير، إذا كنا كنقولو بأن هاد السياحة الداخلية تطورت بحكم هاد المجموعة من البرامج أو المخططات اللي تكلمتيوا عليهم، ووصلنا إلى هاد العدد ديال مليون و200 فوسط 30 مليون نسمة ديال المغرب، غادي تكون هاد واحد النوع من العبث، معناه أننا لا نعنى بالسياحة الداخلية.

السيد الوزير،

باش ما نغطيوش الشمس بالغربال، إلى بغينا، أولا، نفكروا فالتطوير وإنعاش السياحة الداخلية وفعلا بغينا ناخذوا ها بجدية، لابد ما تكون عندنا الجرأة الأولى وهي مراجعة أثمنة النقل الجوي، عار وما يقبلها حد لما تقول لي بأن التذكرة ديال الطائرة من الدار البيضاء لأكادير 3000 درهم، أتحدى أي كان بأن أدنى ثمن اللي يمكن لك تخلص هو 3000 درهم، أنا تنظن يمكن برلماني وما تيقدرش يخلصش هاد الثمن، عندنا احنا زملائنا اللي الناس ديال الجنوب وتيمشيوا دائما أسبوعيا تيخلصوا 3000 درهم.

كيفاش بغيتوا،السيد الوزير، سائح من ذوي الدخل المحدود أو موظف متوسط أو حتى راقي يخلص هاذ الثمن هذا، باش عاد يمشي وياخذ الأوطيل هو واحد الأسرة ديالو فيها 4 أو 5 ديال الأفراد إلى آخره، ولهذا، هذا الجانب الأول، لابد ما تستعملو فيه شوية د الجرأة.

السيد الوزير،

كذلك أنتم كتعرفوا بأن الأسر المغربية كلها المعدل ديالها وهو 4 أو 5 ديال الأفراد، بالله عليكم، السيد الوزير، واش كتعرفوا وكتظنوا أنه أستاذ، مهندس، طبيب، وأنتم كتعرفو الدخل ديال هاد الفئة هدي، واش يمكن له ياخذ عطلة ويمشي للفندق هو و4 أو خمسة الوليدات ديالو أو لا حتى يمشي لهاد المركبات اللي ذكرتو؟ لأن حتى المحطات دابا اللي كتنجز كلها موجهة للسياحة الخارجية، هاذ المخططات كلها، هاد المخططات ديال Fadesa إلى آخره، ديال العرايش، ديال أصيلا، ديال أكادير إلى آخره، كلها موجهة للسياحة الخارجية.

ولهذا، السيد الوزير، نتمنى منكم أن تعنوا بالسياحة الداخلية، وراه هي الأساس للتطوير، شوفو النماذج ديالنا ديال جيراننا: إسبانيا وفرنسا كتلقى 80% ديال الرواج السياحي ديالها من السياحة الداخلية، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

في إطار الرد، غير باش حتى لا أفهم خطئا، تنقول أن20% من عدد المبيتات المسجلة في الفنادق المصنفة هي من طرف المواطنين المغاربة، ماشي الحساب اللي درتي ماشي هو هداك يعني ماشي حتى من بعد ما تنقولوش أنه إذن عندنا 7 د المليون السياح إذن كاين مليون ونص ديال السياح المغاربة، ماشي هو هذا الحساب، تنقولو أن عدد المبيتات في الفنادق المصنفة.

هناك، أكثر من ذلك، بالنسبة للمغاربة المواطنين الذي يعني يزورون ويصطافون ببلدهم، الأغلبية ديال هاد المبيتات تسجل إما في طبعا إقامات غير مصنفة ما كتدخلش فالإحصائيات أو تكون هذا الدراسة اللي تبناها عند الأهل والأحباب إلى آخره.

الآن هاذ المنتوج ديال بلادي هو اللي غادي يمكن من رفع أو تشجيع هاد السياحة وهاد المنتوج موجه فقط للسياحة الداخلية، صحيح أنه ربما المحطات السياحية الأخرى ماشي موجهة فقط أيضا للسياحة الخارجية راه حتى السياحة الداخلية يمكن، ولكن غادي تهم واحد الفئة معينة من طبعا المواطنين اللي عندهم واحد الدخل حسن إلى مستحسن، لكن الدخل المتوسط أو السياحة بالمفهوم الاجتماعي غتكون موجهة لهاد المخطط بلادي اللي مع كامل الأسف هادو ما كيخدوش الطائرة، ولكن أنا خديت بعين الاعتبار السؤال ديالكم أو النقطة ديالكم المتعلقة بثمن الرحلات الداخلية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث الموجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية حول "مراجعة تلاعبات بعض وكالات الأسفار أثناء موسم الحج"، للمستشارين المحترمين السادة: مصطفى القاسمي، العربي القباج، عبد العزيز العزابي، كافي الشراط، محمد تيتنى العلوي، محمد أبو الفراج، جمال بنربيعة، رفيق بناصر، محمد بن الزيدية، محمد لفحل، علي قيوح وناجي الفخاري، الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد عبد العزيز العزابي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

سؤالنا حول موضوع تلاعبات بعض وكالات الأسفار.

أتقدم باسم الفريق الاستقلالي... فوجئ العديد من الحجاج المتعاقدين مع بعض وكالات الأسفار من عدم احترام بنود دفتر التحملات إذ وجدوا أنفسهم أمام خدمات دون ما اتقف عليه، الشيء الذي جعلهم يعانون كثيرا من جراء الإخلال بشروط الاتفاق، سيما وأن العديد من هؤلاء مسنون وتعوزهم الحيلة والقدرة على إيجاد حل مشاكلهم.

لذا نسائلكم، السيد الوزير: ما هي الإجراءات العملية التي تنوي الوزارة اتخاذها لحث هذه الوكالات على الالتزام بدفتر التحملات للحفاظ على مصداقيتها من جهة وضمانا لحقوق المتعاقدين معها من جهة أخرى؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر طبعا الفريق المحترم على طرحه لهذا السؤال، وأود أن أقول أنه الإجراءات ماشي التي تنوي الوزارة اتخاذها، الإجراءات يعني أخذتها الوزارة منذ سنوات والمتعلقة بوضع عدة مقتضيات تتعلق بتنظيم محكم لجميع جوانب رحلة الحج، ومن بين هذه المقتضيات:

- أولا: كما ذكرتم، السيد المستشار المحترم، هناك دفتر للتحملات خاص بكل موسم حج تخضع لشروطه الوكالات التي يتم انتقاؤها لتنظيم هذه العملية.

- ثانيا: هناك عقد الالتزام بين إدارة الوكالة والحج لدى السلطات المحلية يشمل كل الالتزامات والخدمات المقدمة من طرف الوكالة كنوعية المنتوج، تاريخ الذهاب والرجوع، شركة الطيران، السكن بالديار المقدسة إلى آخره.

وتعمد وزارة السياحة سنويا إلى إيفاد لجنة لمراقبة وتتبع عملية الحج بالديار المقدسة، حيث تقف عن كثب على مدى احترام وكالات الأسفار الحاصلة على حصة الحج لالتزاماتها تجاه حجاجها، وعلى مدى حرصها على الالتزام الدقيق بمقتضيات دفتر التحملات.

وفي هذا الصدد، رفعت لجنة المراقبة الموفدة للديار المقدسة تقريرا مفصلا حول الوكالات المرتكبة للمخالفات الجسيمة والتي كانت ضحيتها الحجاج الميامين، ويتم عرضها على أنظار اللجنة التقنية الاستشارية لوكالة الأسفار، حيث تقترح لجنة المراقبة اتخاذ التدابير الزجرية المناسبة في حقها.

بغيت نخبركم أنه فهاد الموسم الحج تم منع خمس وكالات أسفار ثبت أنها قامت بمخالفات جسيمة، أما بالنسبة للوكالات التي ارتكبت تجاوزات لا تصل إلى حدود المخالفات، فإن منهجية التنقيط المعتمدة من طرف وزارة السياحة، وأنتما كتعرفوا هاد السنة هدي المشكل المطروح بالنسبة للوكالات، أنه باعتمادنا إلى طلب طبعا الطلب من طرف المواطنين، واش يمشيوا مع وزارة الأوقاف أو مع الوكالات؟ فالوقت اللي كان فيه 10 آلاف حصة ديال وكالة 10 آلاف في 2006 نزلت ل7 آلاف في2007، وهاد السنة ديال الموسم المقبل غا تكون، فقط، الحصة ديال 5000.

هاد 5000 توزعت بالأخذ بعين الاعتبار واحد المعايير اللي كتجعل أنه هناك تنقيط، وطبعا هاد التنقيط كياخذ بعين الاعتبار القدرات ديال كل وكالة، وكل وكالة اللي يعني خدات الحصة ديالها، ما تنقولش أن الوكالات اللي ما خداتش الحصة ديالها فهاد الإطار هاد الموسم ما عندهاش يعني استحقاق باش يعني تقوم بعملية الحج، ولكن كنعتبروا بأن الأولين اللي أخذوا ربما عندهم قدرات أكثر لتنظيم هاد العملية، وكل من أثبت في حقه إخلال بأخلاقيات المهنة أو مخالفات من أي نوع راه كتعرض على اللجنة التقنية الاستشارية لوكالات الأسفار المنصوص عليها في القانون 31.96، ولاتخاذ جملة من العقوبات اللي تيكون إما الإنذار أو التوبيخ أو الغرامات أو حتى السحب النهائي لرخصة الممارسة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد العزيز العزابي:

شكرا على هذا التوضيح. لتذكيركم فقط، السيد الوزير، على أنه في السنة الفارطة واحد عدة وكالات للأسفار ما التزماتشاي بدفتر التحملات مع واحد العدد كبير من الحجاج، واللي وصلوا ممشاوش من أجل الحج ولكن وصلوهم دارو لهم السياحة، لأنه في الوقت فاش غادي وصلوهم باش يوقفوا في عرفات والحج عرفات ما وصلوهمش.

ولهذا، السيد الوزير، أنت على علم بذلك في السنة الفارطة، لهذا تنأكدوا للسيد الوزير "وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين"، وبغينا هاد السنة تكون سنة ماشي بحال السنة الفارطة اللي مشاوا هادوك الناس ضاعوا وخاصة دوك الناس المسنين اللي لا حول لهم ولا قوة، لأن الناس حيث تتبغي تصيفط واليدها للحج تتصيفطهم مع الوكالات لأنه تيقولوا أكثر ضمانا للحج مع وزارتنا المحترمة.

ثانيا: بغيت نشير للسيد وزير السياحة المحترم على أنه الراية المغربية راه احنا هدرنا عليها فالسنة الفارطة، بغينا ديك الراية اللي غدي تكون الرايات عندها واحد القوة ديالها لأن الرايات أصغر راية سميتو، واحنا الحجيج كله كنحتجوا على ذلك، ولهذا بغينا هاد العام تكون الراية خفاقة فوسط ديك الديار المقدسة، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن شكرا للسيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الشباب والرياضة حول تكريم اللاعبين القدامى، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحيم الشرقاوي، إدريس مرون ،الهاشمي السموني، محمد فضيلي، عمر مكدر، حسن أوتغلياست، محمد بنمسعود، عبد القادر أقوضاض، الحسن قيشوحي، عمر أدخيل، إبراهيم أبو زيد، أولعيد الرداد، لحسن أمزوغ، سعيد أرزيقي، عياد الطيبي، حسن أبو العز وعبد اللطيف إسطمبولي.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

لقد عرفت بلادنا بروز أبطال في مختلف الرياضات سواء الجماعية أو الفردية ورفعوا رايات المغرب في المحافل الدولية، إلا أن اعتزالهم وابتعادهم عن الملاعب والميادين الرياضية، كممارسين، جعلهم في ذاكرة النسيان، مع الأسف، وإن الاعتزاز بالانتماء إلى هذا الوطن والافتخار برجاله ونسائه يتطلب منا عدم التنكر لعطاءاتهم، مما يستوجب معه تكريمهم في حياتهم ليحسوا بذلك التضامن التابع في قيمنا، وخصوصا أن اللاعبين القدماء مارسوا اللعب بعيدا عن الإغراءات المادية والتعويضات الخيالية التي أصبح يتقاضاها بعض اللاعبين.

ومن هذا المنبر، نود، نحن فريق الحركة الشعبية، أن ننوه بالمجهودات الجبارة التي يقوم بها مقدم برنامج "سمر رياضي" وهو الأستاذ سعيد زدوق وذلك احتفاء وتواصلا باللاعبين القدماء، اللي هو كيفكر فيهم، جزاه الله خيرا عنا، وإحياء لأمجادهم التي يجعلها شباب اليوم بغينا الشباب ديال اليوم يعرف القدماء أشنو داروا؟ ربما حتى هو غادي يدير بحالهم وما نساو هش حتى هو.

ومن هذا المنطلق نود السيدة الوزيرة المحترمة مساءلتكم عن ما يلي: ما هي استراتيجية الحكومة اتجاه هذه الفئة من اللاعبين الذين أعطوا الكثير لأنديتهم ولبلادنا ؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة نوال المتوكل، وزيرة الشباب والرياضة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر في البداية السادة المستشارين المحترمين، أعضاء الفريق الحركي، على اهتمامهم باللاعبين القدماء واللاعبات القديمات، الذين نعتز بهم جميعا بعطائهم وبعطاءاتهم والذين نكن لهم كل التقدير وكل الاحترام على ما قدموه للرياضة وللمغاربة طيلة مشوارهم الرياضي.

وجوابا على سؤالكم اللي كيتعلق بتكريم هاد البطلات وتكريم هاذ الأبطال، أحيطكم علما أن الوزارة الموقرة، وزارة الشبيبة والرياضة، كتوفر ضمن هيكلتها على مصلحة كتهتم برعاية هاذ الأبطال لهاد الرياضيين، وكتعمل بتنسيق مع باقي القطاعات الحكومية المعنية بتوظيف الرياضيين الأبطال اللي حصلوا على ميداليات في محافل دولية كالألعاب الأولمبية، كبطولات عالمية وكبطولات دورة البحر الأبيض المتوسط واللائحة طويلة، وكتعمل بإدماجهم ضمن أسلاك الإدارة العمومية في إطار تعاقدي وفقا للفصل 11 من المرسوم الملكي رقم 1194/66 المؤرخ في 09 مارس 1967، وطبقا للاتفاقية اللي كتعلق بتحديد المعايير وشروط تطبيق هذا المرسوم والموقع سنة 1996 بين وزارة المالية والاستثمارات الخارجية ووزارة الشؤون الإدارية ووزارة الشبيبة والرياضة.

وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة، وزارة الشبيبة والرياضة، هي بصدد دراسة وإعداد مشروع قانون خاص بالرياضيين اللي عندهم مستوى عالمي أو عالي لتتبعهم أثناء الممارسة الرياضية وبعد نهاية مشوارهم الرياضي، إضافة إلى أنه تم إحداث لجنة للرياضيين مؤخرا ضمن اللجنة الوطنية الأولمبية

المغربية واللي كيترأس هاد اللجنة السي هشام الكروج، اللي هو البطل العالمي والأولمبي المرموق والمشهور، والتي انضمت هذه الندوة مشاركة العديد من الفاعلين والعديد من قدماء الأبطال اللي تداولوا المشاكل ديالهم والإكراهات اللي عاشوها واللي مازال كيعيشوها، ومن ضمنها أبطال اللي متقاعدين، أبطال اللي تيشتغلوا أبطال اللي مقبلين على التقاعد، حيث تم الخروج بعدة توصيات منها ما هو تقني وما هو اجتماعي ويصب في صميم التساؤلات ديالكم، السيد المستشار المحترم، والوزارة الآن هي منكبة حاليا على تتبع وتفعيل تلك التوصيات إضافة إلى إمكانية بحث كل السبل لتكريم هؤلاء الأبطال، بطبيعة الحال، كلما اقتضى الحال، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

أنا، أولا وقبل كل شيء، تنشكركم على الأجوبة ديالكم، لكن مع كل أسف مشيتيوا فواحد الموضوع اللي، حقيقة، ممتاز عندو مستقبل، أما أنا تتكلم لكم على اللاعبين القدماء. هادو ناس لو كان اجتهدوا ودخلوا للجيش غادي يقبطوا "La retraite" أو كون دخلوا شي وظيف غادي يقبطوا "La retraite".

هادو أعطاوا برجليهم للشعب ديالنا، للوطن ديالنا، والوقت اللي كان الفريق الوطني هاد الثلاثين عام أو 35 عام أو 40 عام، السيدة الوزير المحترمة، كان الفريق لما تينتصر كأننا قبطنا الاستقلال، تتكون فرحة عندنا، هاذ الناس أعطاوا ولكن مقبطوش La retraite ديالهم، ذكرتيوا لي التقاعد،هاد الناس ما اخدوش التقاعد السيدة الوزيرة.

نقدر نقول لك هاد البرنامج الأخير اللي شفناه في الإذاعة ديال السي سعيد، بان لينا لاعب اللي عطى هادي 45 عام وتيبكي بالدموع في التلفزة المغربية أمام الملأ لأن العون القضائي جا يخرج له حوايجو من الدار، لأنه ما خلصش الكراء واحد السنين ما عندوش، لأنه هاد اللاعبين القدماء يعني ما كانوش بحال اليوم الإمكانيات موفرة والتعويضات وles primes، هادو كانوا تيلعبوا ما كاين لا Primes ولا تعويضات، تيعطيوا لرفع الراية المغربية وأداوا واجبهم ومنهم، السيدة الوزيرة، الأستاذ سعيد عويطة.

سعيد عويطة اللي هو، ما خفاش عليك، بالفضل ديالو والفضل ديالك حتى انتيا السيدة الوزيرة، وفات ليا قلت لكم فالسؤال السابق أن صاحب الجلالة الحسن الثاني رحمه الله كان قابط على اليمين وسعيد عويطة على اليسار ورفعتيوا الراية المغربية اللي ما عمر الشعب المغربي ينساها، ولكن ولله الحمد، أنتم ماشي هما اللاعبين القدماء راه كاين واحد الفرق.

نقدر نقول لك، السيدة الوزيرة، وبالله عليك، إلى كاينين لاعبين قدماء اللي راهم معتقلين في السجن حاليا، ونعطيك اللائحة ديالهم معتقلين، لماذا؟ لأن ما داروش، عطاوا اللي عطاوا، بل فيهم ولكن حاليا كيسعاوا، كاع نسعاوا باب الله، ولكن خصنا نرفعوا من المعنويات ديالهم، خصنا نوضوا، على الأقل، نشوفوا حتى إلى ما كاينشي ولو غير لوليداتهم نزيدوهم نوظفوهم في الشبيبة والرياضة، باش يتبعوا حتى هما الرياضة ديال والديهم.

السيدة الوزيرة،

راه إلى ما راعيتيش أنت، حاليا، وباق شابة وزيرة، وربما أصغر سنا في الحكومة، وعليك تنعتمدوا أن باش تراعي شوية قبل السن ديالك قبل مازدت في الدنيا وتشوفي دوك الناس اللي أعطاوا ورفعوا الراية المغربية عاونيهم لوجه الله، راه كلشي ما بين يديك حاليا السيدة الوزيرة.

واحنا، كشعب مغربي وطني، تنفتخروا بالعنصر النسوي اللي، حاليا، حتى هو تيبين لينا، ولله الحمد، في جميع الرياضات، يعني والفضل كله راه تيرجع للتشجيع ديالك أنت وعويطة اللي عطيتوا باش تبعوكم الشباب، العنصر النسوي والرجال.

حاليا، تنطلب منك يكون واحد الاجتماع حاليا، إن شاء الله، إلى بغيتي تابعي معانا، ونعطيوا اللوائح ديال الناس اللي هما قدماء، وباقي تنعاود نكرر، رفعوا الراية المغربية وراهم تيسعاوا وراهم في السجن وراهم محتاجين وراهم تيفرغوا ليهم محلاتهم من حوايجهم هما ووليداتهم تيساعوا.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الشبيبة والرياضة:

شكرا سيدي الرئيس المحترم.

بغيت غير نؤكد على أن هذه اللائحة اللي كتفضلوا بغيتوا تمدوها لينا، عندنا علم مدقق بكل الأبطال اللي ساهموا ورفعوا راية المغرب في جميع المحافل الدولية، عندنا علم بالمآسي اللي كيعيشوها، عندنا علم بالإكراهات مرة أخرى اللي كتواجههم خلال حياتهم اليومية.

إذن الدولة لوحدها ما يمكن ليهاش أنها تسدد كل الحاجيات متاع هاد الأبطال، ولكن احنا بصدد جلسات متسلسلة مع كافة هاد الأبطال، ما كاينش يوم كيمر اللي ماكيتمش استقبال رياضي من قدماء الرياضيين أولا رياضية من قديمات الرياضيات.

وبالتالي، الآن، لازم كقطاع مسؤول على جهاز الشباب والرياضة باش أنه يسهل لهم المأمورية لما ينتهي المشوار الرياضي ديالهم، لأن الحياة الرياضية أولا المدة الرياضية أولا الموسم الرياضي متاع هاد الأبطال هو قليل جدا، ما كيجي فين كيوصل 22 سنة أو 23 سنة كيلقى فات ما فات مشوارو

الرياضي، ربما انتهى نتيجة الإصابة في الساق أولا في الجسد، وبالتالي كيكون استغنى عن الدراسة ديالو كيلقى وجهو وجه مشاكل متعددة.

إذن كوزارة، كقطاع، كنسهروا على هاد المأساة، مع الأسف اللي واجهوها قدماء اللاعبين متاع الأربعينات الخمسينيات والستينيات، ولكن بغيت نبشركم بخير أنه كانت محطة جد مهمة في شهر ديسمبر من السنة اللي فاتت 2007، اللي احتفل بها القطاع بمرور 50 سنة على إنشاء عدد ديال الجامعات وتم حضور كل هاد قدماء اللاعبين، وكانت محطة اعتراف بالنسبة لهاد الأناس اللي أعطوا العطاء الكثير.

بغيت نبشركم كذلك بخير بأن يعني ما نشوفوش كلشي بواحد اللون، لون سوداء، كاين عدد، كذلك، ديال الأبطال اللي فلح عليهم الله وجراوا برجيلهم وكذلك جراوا بعقلهم، منهم السي وزير المالية اللي هو صلاح الدين مزوار اللي كان عميد فريق ديال كرة السلة فأواخر السبعينات، الآن أصبح وزير المالية، كاين هشام الكروج اللي رجل أعمال مرموق اللي جرى كذلك ومثل المغرب في جميع المحافل الدولية، كاين اللائحة طويلة، كاين الزاكي بادو، كاينة نزهة بدوان، كاين أناس اللي أنهم فمشوارهم الرياضي فكروا في مستقبلهم، كاين، مع الأسف، اللي أنه ما تاحتش ليهم الفرصة وكانوا كيأملوا أنه يإدماجهم داخل القطاع الرياضي، ربما، غادي يكون المستقبل حليفهم، ولكن كانت النتيجة عكس ذلك.

الآن، كوزارة، منكبين على هاد الشأن وحاولنا أننا من خلال داك المنتدى اللي ساهموا فيه العدد ديال الأبطال، اللي كان يعني منظم من طرف اللجنة الوطنية الأولمبية، حث كل الجامعات اللي العدد ديالها 44 جامعة رياضة باش حتى هما يخلقوا لجان للأبطال، باش يشوفوا مسار دوك الأبطال لما ينتهوا من المشوار ديالهم.

شكرا السيد الرئيس، أنا بودي باش نجلس معكم جلسة مطولة ولكن ألف مرحبا تجيوا المكتب ونناقشوا بعمق هاد المسائل اللي كتهم الأبطال واللي احنا عندنا غيرة عليهم.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الموالي موجه على السيدة الوزيرة الثقافة حول "دعم القطاع الثقافي"، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، سعيد أسرار، عبد الرحمان أشن، محمد الهبطي، عمر مورو، محمد العلمي، أحمد العاطفي، عبد الوهاب بلفقيه، المحجوب دابدا وسلامة حفيظي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد سعيد سرار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

زملائي المستشارين،

نأسف لضعف الميزانية المخصصة للثقافة والقطاعات المتفرعة عنها، مما يؤثر سلبا على مختلف الأنشطة الثقافية والفنية التي تشرف عليها وزارتكم أو التي تنظم بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني، وهذا ما يطرح أيضا، محدودية العدد من التظاهرات والمهرجانات الفنية والثقافية وأنتم على دراية بها، بحكم انتمائكم للميدان.

فهل فكرتم، السيدة الوزيرة، في إمكانيات توفير الشروط المادية المناسبة لدعم هذا القطاع؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة ثريا جبران وزيرة الثقافة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارين المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

ليسمح لي السادة المستشارون المحترمون من الفريق الاشتراكي الذين آثروا أن يطرحوا هذا السؤال الضروري والموضوعي والذي لا يخفي تضامنه الرمزي مع قطاع الثقافة لأتوجه إليهم بالشكر والاعتبار، وأظن أن السؤال حول دعم قطاع الثقافة هو سؤال الأسئلة، ليس بالنسبة إلينا كوزارة الثقافة فقط، ولكن بالنسبة لتدبير الشأن العام في بلادنا، وطبيعة النظرة السائدة للفعل الثقافي ووظائفه في الدينامية التنموية وفي بناء المستقبل.

ولذلك، نعتقد أن كل مشاريع الإصلاح والدمقرطة والتحديث ستكون مشاريع معاقة إذا لم ترتكز على الدينامية الثقافية وعلى النهوض بقطاع الثقافة في بلادنا، وهذا ما يتبناه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده وما أشار إليه التصريح الحكومي الذي تقدم به السيد الوزير الأول الأستاذ عباس الفاسي أمام مؤسستكم الموقرة، ويعني هذا ارتقاء الثقافة إلى مستوى أعلى في سلم الأولويات التي تمارسها الدولة ويلجأ المجتمع إليها، لأن قطاع الثقافة يحتاج إلى برلمانيين وأحزاب وإدارات يمارسون مثل هذا الاقتناع الذي عبرتم عنه بوضوح لفائدة ميزانية أكبر حجما وطموحا.

أما الوسائل المباشرة التي نتوخى اللجوء إليها حاليا للخروج من الوضعية التي تفرضها الميزانية العامة للدولة لهذه السنة فهي منقسمة إلى أنواع:

أولا، سنعمل على استنفاذ كل الوسائل التي مازال بالإمكان استعمالها من موارد الخزينة العامة للدولة؛

ثانيا، ضبط الشراكات والعقود الموقعة بين الوزارة ومختلف الجماعات المحلية من أجل التوفر على مخطط واضح يندرج في ميزانية إضافية، تمثل سندا للميزانية التي تتوفر عليها الوزارة دون أن تكون تابعة للوزارة نفسها؛

ثالثا، اللجوء إلى شراكات أفقية مع بعض الوزارات حول برنامج مشترك؛

رابعا، اللجوء إلى شراكات مع المؤسسات الدولية ومؤسسات بعض الدول الصديقة التي تمول المشاريع الثقافية في إطار برامج مشتركة وتكوين وحدات خاصة داخل الوزارة، ينحصر عملها في البحث عن الإمكانيات التمويلية الخارجية عبر مشاريع ملائمة يتم تحضيرها اعتمادا على الخبرة والمهارة والنوعية؛

خامسا، الشراكة مع القطاع العام والمؤسسات الوطنية الكبرى حسب برامج محددة تقترح عليها كالفوسفاط، الأبناك، متاحف معارض، أنشطة، تراث..إلخ؛

سادسا، الشراكة مع القطاع الخاص في البعد الوطني والجهوي خصوصا بالنسبة لبعض الحرف والمهن والمجالات الصناعية الصاعدة.

ولنا الثقة بأن السنة المقبلة، إن شاء الله، ستكون مباركة بفضل الإرادات الخيرة في بلدنا العزيز، وضمنها إرادتكم أنتم التي عبر عنها سؤالكم.

وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة.

التعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد سعيد سرار:

دائما، ارتباطا بالسؤال وارتباطا بالضعف اللي تتعرفو الوزارة الوصية على قطاع الثقافة، وتباعا لما جاء في ردكم، السيدة الوزيرة، فقطاع الجماعات المحلية، فدائما كانت وزارتكم تبحث على قنوات الدعم خصوصا المادي، فيمكن يتم التفكير في إبرام عدة اتفاقيات شراكة ما بين الوزارة المعنية والجماعات المحلية، وبما أننا الإخوان المستشارين جلهم ينتمون إلى جماعات محلية، فهناك جماعات اللي وفرت العقارات وجهزت مرافق يعني صرفت في هاد المجال، في حين الطرف الآخر ألا وهو وزارة الثقافة لم تف بوعودها.

ولهذا نطلب منكم ونلتمس منكم في مرحلتكم، إن شاء الله، نتمنى لكم التوفيق في المسيرة ديالكم، الالتفاتة والتفكير في تفعيل اتفاقيات الشراكة ما بين وزارة الثقافة والجماعات المحلية، خصوصا أننا تنعرفو كاملين أن مستقبلا سوف يتم سحب البساط من الجماعات المحلية في عدة خدمات خصوصا بعد هاد السياسة ديال التدبير المفوض، ديال الخوصصة، ديال بزاف ديال المرافق، ما غادي يبقى للجماعات المحلية إلا قطاع الثقافة.

ولهذا نستغل هذه الفرصة ونطلب منكم تفعيل هاذ اتفاقية الشراكة والتفكير في التعامل بجدية مع الجماعات الملحية في هذا المجال، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الثقافة:

شكرا مرة أخرى على غيرتكم على القطاع الثقافي، بالطبع في الأيام الأخيرة سافرت إلى عدة مدن من أجل تفعيل عدة اتفاقيات مع بعض الجماعات وبعض البلديات، وإن شاء الله، في المستقبل سنعمل على تفعيل هذه الاتفاقيات، ربما في الماضي كانت هناك إكراهات أو كانت هناك حواجز، لكننا نعدكم بأن في المستقبل سنحاول، إن شاء الله، أن نفعل كل الاتفاقيات التي التزمت بها وزارة الثقافة سابقا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال هذه الجلسة ورد بشأنه طلب التأجيل من الفريق الاشتراكي.

إذن أختتم أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

رفعت الجلسة.